جامعة المثنى
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم الجغرافيا

المادة : التنمية والتخطيط
المرحلة : الثانية
أستاذ المادة : أ.م.د ماهر ناصر عبدالله

أولاً: مشكلة التخلف

مقدمة

التخلف ظاهرة معقدة ومشكلة متعددة الأبعاد والجوانب وقد تناولتها دراسات كثيرة بالبحث والتحليل وحاولت سبر أغوارها وتعريفها وتحديد أسبابها ونتائجها وآلياتها وسبل التغلب عليها . وظهرت في هذا الصدد العديد من النظريات التي حاولت تحليل وتفسير هذه المشكلة منها على سبيل المثال لا الحصر : نظريات الحلقات المفرغة والتبعية والمركز والهامش . . . الخ

وفي هذا الفصل سيتم باختصار تناول هذه المشكلة من جوانبها المختلفة في محاولة لتقديم صورة واضحة ومحددة المعالم عنها .

ازداد الاهتمام في فترة ما بعد الحرب الكونية الثانية بمشكلة التخلف لاسباب عديدة أهمها [1] :

أ - حصلت الكثير من الدول النامية على استقلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية واعتقدت هذه الدول بأن استقلالها الاقتصادي سيكون تحصيل حاصل وسيتبع استقلالها السياسي تلقائياً . ولكن هذا الاعتقاد لم يتحقق ، ووجدت هذه الدول نفسها في مواجهة مشاكل كثيرة ومعقد تندرج في معظمها تحت مفهوم التخلف .

ب - ازداد الوعي بين شعوب الدول النامية وادركت هذه الشعوب حقيقة أن التخلف ليس حتمية طبيعية بل هو من صنع الإنسان وبالتالي فان من الممكن التغلب عليه إذا توفر التخطيط السليم .

جـ - ظهور النظام الاشتراكي وماحققه من انجازات اقتصادية هائلة وسريعة على صعيد التقدم والنماء الاقتصادي .

د - الفجوة الاقتصادية والتكنولوجية الهائلة بين العالم الصناعي المتقدم والعالم النامي .

١.١ تعريف التخلف

لا يوجد تعريف محدد لمشكلة التخلف رغم كثرة الدراسات والأبحاث التي تناولت هذا الموضوع ومع ذلك يمكن القول بأن التخلف مشكلة ذات أبعاد ومعطيات متعددة وكثيرة تتفاعل فيما بينها لتنتج في النهاية حالة من الفقر المادي والنقوص الفكري والعلمي والاستلاب الثقافي والاحباط النفسي وهذه الحالة ليست جامدة كما يتصورها كثير من الناس. فالمجتمعات المتخلفة هي مجتمعات تشهد في اغوارها ديناميكية وحركة مستمرة ومتواصلة تماماً مثل المجتمعات المتقدمة، مع فارق وحيد وهو أن هذه الحركة تقود إلى الخلف والاسفل وليس إلى الأمام والأعلى كما هو حاصل في المجتمعات المتقدمة، بمعنى أن ديناميكية المجتمعات في الدول المتخلفة ذات آثار ونتائج سالبة في معظمها على العكس تماماً من المجتمتعات المتقدمة .

وللتعرف على التخلف كمفهوم ومشكلة سيتم تناوله من جوانب عديدة أهمها شكل رقم (١):

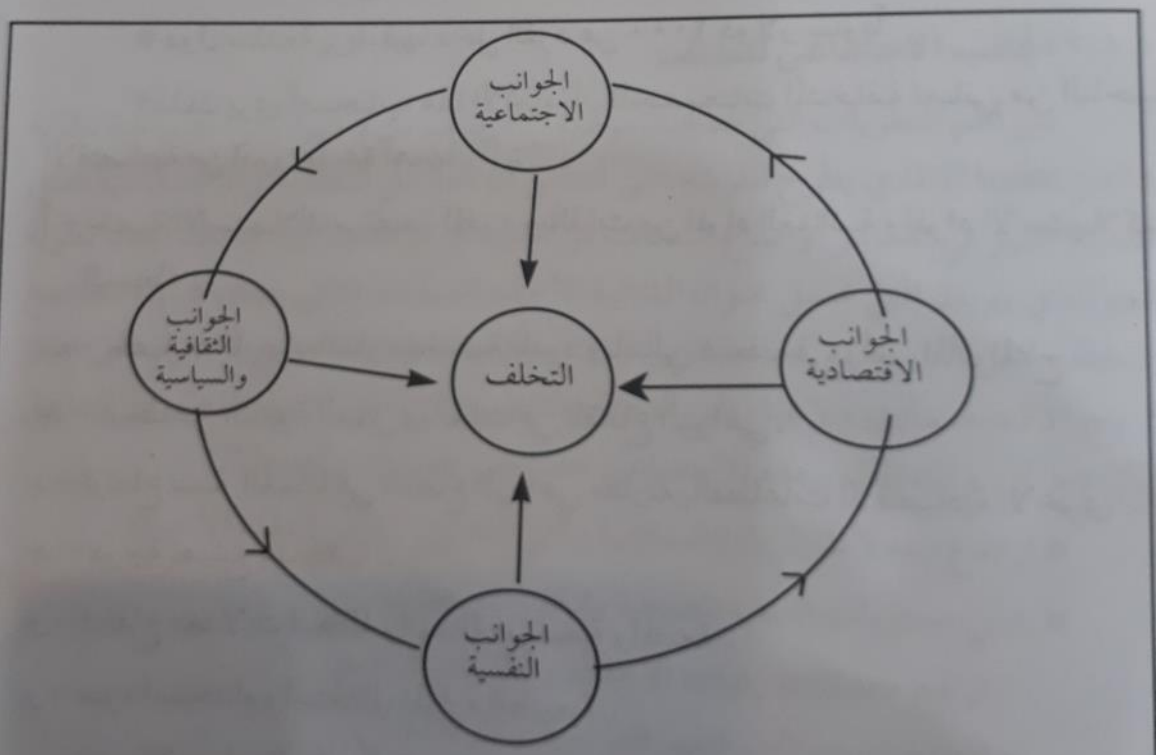

شكل رقم (١) الجوانب المختلفة للتخلف

المصدر : عمل الباحث

١.١.١ الجانب الاقتصادي للتخلف

حاول كثير من الباحثين تعريف التخلف من وجهة النظر الاقتصادية ومن هؤلاء كوزنتيس Kuznets ولاكوست Lacoste وغيرهم ، وقد قال أصحاب هذا الاتجاه بأن التخلف هو نقص في توفير الحاجات الأساسية Basic Needs للسكان وغياب التراكم الرأسمالي وانخفاض الدخل القومي والفردي، ويرى البعض الآخر أن غياب المنظمين هو سبب التخلف كما هو الحال في نظرية شمبيتر، وقد كان مؤشر الدخل القومي والفردي أحد المؤشرات التي اعتمدتها الامم المتحدة في تصنيف دول العالم إلى مستويات تنموية مختلفة كالتالي [٢] :

* دول متخلفة يقل فيها الدخل الفردي عن ١٠٠ دولار سنوياً
* دول نامية يتراوح الدخل السنوي فيما بين ١٠٠ - ٣٠٠ دولار
* دول سائرة في طريق النمو بدخل فردي سنوي بين ٣٠٠ - ٥٠٠ دولار
* دول فقيرة يتراوح دخل الفرد فيها بين ٥٠٠ - ١٠٠٠ دولار سنوياً
* دول متقدمة يزيد فيها دخل الفرد عن ١٠٠٠ دولار سنوياً

كذلك يرى أصحاب هذا الاتجاه بأن المجتمعات المتخلفة تعاني من الناحية الاقتصادية من امور عديدة أهمها [٣] :

أ - حصة الاستهلاك مرتفعة للفرد وبالذات من المواد الغذائية والمواد الاستهلاكية البسيطة .

ب - حصة ادخار واستثمار منخفضة للفرد وبالتالي ضعف في رأس المال المتاح .

جـ - انخفاض انتاجية العمل وبالذات في القطاع الزراعي .

د - ارتفاع نسبة العمالة في القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى .

هـ - درجة تصنيع منخفضة .

و - ارتفاع معدلات البطالة والبطالة الموسمية والمقنّعة .

ز - سوء استخدام واستغلال الموارد الطبيعية .

ز - عدم الاهتمام بالبيئة وطرائق المحافظة عليها .

س - ضيق السوق وقلة عدد مؤسسات الأقراض المالي .

ش - خدمات البنية التحتية المتاحة غير كافية بأنواعها المختلفة .

ص - التبعية الاقتصادية للخارج وهذه يمكن قياسها بعدة طرق منها :

* مؤشر الانكشاف الاقتصادي ويساوي مجموع الصادرات والواردات مقسوماً على الناتج المحلي الاجمالي .
* مؤشر التركيز السلعي للصادرات ويساوي الصادرات الرئيسة من سلعة أو عدة سلع مقسوماً على الصادرات الاجمالية .
* مؤشر التركز الجغرافي ويساوي الصادرات لأهم شريكين مقسوماً على مجموع الصادرات .
* مؤشر مديونية الدول ويعبر عنه بعبئ خدمة الدين ويساوي مجموع اقساط الديون والفوائد مقسوماً على قيمة الصادرات .

١. ١. ٢ الجانب الاجتماعي للتخلف

من أهم النظريات التي عالجت موضوع التخلف من وجهة نظر اجتماعية نظرية هاجن (Hgen) الذي يطرح نظريته على أساس أن العوامل الثقافية والاجتماعية تحتل أهمية أكبر في تفسير أوضاع التخلف من العوامل الاقتصادية، وهناك أيضاً نظرية الهولندي بويك التي تحمل عنوان الثنائية الاجتماعية، ، والتي يصف فيها المجتمع المتخلف على أنه مجتمع بحاجات ورغبات محدودة، وهذا المجتمع لا يقوم على حافز الربح الاقتصادي ولا يميل إلى الدقة والتنظيم والإدارة والتخصص في العمل والإنتاج[٤] . وللتخلف ببعده الاجتماعي خصائص عديدة من أهمها [٥] :

* ارتفاع معدلات الزيادة السكانية والتي تتجاوز ٢٪ في أغلب الأحيان .
* تدني مستويات العناية الصحية بشكل عام بحيث :
  - ترتفع معدلات وفيات الاطفال والاطفال الرضع
  - تنخفض معدلات العمر المتوقع عند الولادة
* انخفاض مستويات التعليم وارتفاع نسبة الامية وضعف الاهتمام بالتعليم

الحرفي .
* مستوى خدمات البنية التحتية الاجتماعية تعليم ، صحة ، اسكان . . .) غير كافي ودون الحد الأدنى .

١.١.٣ الجانب الثقافي للتخلف

للمجتمعات المتخلفة من الناحية الثقافية خصائص ثقافية مختلفة منها [٦] :

* سلوك الأفراد والجماعات يحكمه التقليد وليس القانون .
* نمط الحياة تقليدي ومقاوم للتغيير والتجديد .
* غياب الحوافز الفردية وترجع قيم الولاء والانتماء عند الافراد والجماعات .
* غياب مؤسسات المجتمع المدني وضعف احترام القانون .
* ضعف المشاركة الشعبية في صناعة القرار على الصعيدين السياسي والاقتصادي .
* تتحدد مكانة الفرد بناء على أصله ونسبه وليس من خلال الكفاءة .
* النقص الشديد في فئة المنظمين والاداريين الاكفاء .
* انعدام الاستقرار السياسي وتآكل الطبقة الوسطى .

١.١.٤ الجانب النفسي للتخلف

تعتبر نظرية مكليلاند (Mecleland) السيكولوجية من أهم النظريات التي حاولت معالجة التخلف من وجهة نظر نفسية وذلك من خلال التركيز على مفهوم دوافع الإنجاز ، وترى النظرية بأن على الدول التي تريد الخروج من دائرة التخلف أن تخلق أجواء جديدة لتربية الأطفال في المدارس والمنازل وبشكل يقوي دوافع الإنجاز لديهم [٧] .

يحدد الدكتور حجازي مفهوم التخلف من الناحية النفسية بقوله «نمط من الوجود ، اسلوب في الحياة ، ينبت في كل حركة أو تصرف ، في كل ميل أو توجه ، في كل معيار أو قيمة ، انه نمط من الوجود له خرافاته واساطيره ومعاييره التي تحدد

للأنسان موقعه ، نظرته الى نفسه ، نظرته إلى الهدف من حياته ، اسلوب انتمائه ونشاطه ضمن مختلف الجماعات ، أسلوب علاقاته على تنوعها . . . والتخلف هدر لقيمة الإنسان ، انه الإنسان الذي فقدت إنسانيته قيمتها ، قدسيتها ، والاحترام الجديرة به ، العالم المتخلف هو عالم فقدان الإنسانية بمختلف صورها ، العالم المتخلف هو العالم الذي يتحول فيه الإنسان إلى شيء ، إلى أداة أو وسيلة ، إلى قيمة مبخّسة . . . . » (٨) .

وفي موقع آخر يلخص حجازي البعد النفسي للتخلف بقوله :

«المنظور النفسي للتخلف يتجاوز إلى حد بعيد مسألة التكنولوجيا والانتاج ليتمحور حول قيمة الحياة الإنسانية والكرامة البشرية، كل هدر لها أو تحويل إلى أداة هو تخلف . . » (٩) .

كما اتضح سابقاً فان التخلف مشكلة معقدة وليس من السهولة دراستها بشمولية وعمق ، ولكن، رغم ذلك فان هناك محاولات عديدة كان من أهمها محاولة الاقتصادي تودارو Todaro الذي لخص مفهوم التخلف وحصر جوانبه في ثلاث محاور أساسية هي (١٠) :

أ - مستويات حياة مخفضة Low Levels of Living

ب - انخفاض في احترام الذات والثقة بها Low Self - Esteem

جـ - حرية محدودة Limited Freedom

وقد قسّم تودارو كل محور من هذه المحاور إلى عناصر فرعية متعددة يوضحها شكل رقم (٢) .

من جانب آخر ذهبت بعض الدراسات إلى تعريف التخلف على انه حزمة من المشاكل المحورية والرئيسة والتي يتكون كل منها من مجموعة من المشاكل الفرعية والثانوية . فالبلاد المتخلفة هي التي ترزخ تحت نير هذه المشكلات وتعاني منها ، وهذه المشكلات هي [١١] :

أ - المشكلة السكانية وتتمثل في معدلات النمو السكاني المرتفعة .

ب - مشكلة التغذية ويقصد بها عدم حصول الإنسان في الدول المتخلفة على حاجته من الغذاء كماً ونوعاً .

جـ - مشكلة البطالة وتتمثل في معدلات بطالة عالية

د - مشكلة الصحة حيث تمتاز الدول المتخلفة بمستويات صحية متدنية .

هـ - مشكلة التعليم ويعبر عنها بمستويات تعليم متدنية

و - مشكلة البيئة حيث تتراكم المشاكل البيئة بسبب عدم الاهتمام بالبعد البيئي للنشاطات الانسانية بشكل عام .

وهكذا نجد أن مشكلة التخلف ذات ابعاد عديدة وتحتاج لدراسة من اكثر من زاوية ومن اكثر من منظور حتى يتحقق الشمول في التحليل والتفسير وبالتالي في فهم هذه المشكلة بشكل جيد وواضح .

١. ٢ أسباب التخلف

للتخلف اسباب عديدة وكثيرة يصعب حصرها في اكثر الاحيان ، ورغم ذلك يمكن تقسيم هذه الاسباب إلى نوعين رئيسين هما [١٢]:

١. ٢. ١ اسباب التخلف الداخلية

تتمثل هذه الاسباب في مجموعة من الاوضاع والخصائص والصفات التي يمكن حصرها فيما يلي :

أ- الزيادة السكانية المتسارعة حيث يلاحظ أن معدلات النمو السنوي في المجتمعات المتخلفة تزيد عن ٢٪ وفي معظمها لاتقل عن ٣٪ سنوياً، وكثرة الأولاد وخصوصاً الذكور ، أو الاعتزاز بالانجاب اكثر من الاعتزاز بالانجاز كما يقول الدكتور حجازي هو بمثابة حالة نفسية تعويضية يمارسها الإنسان في العالم المتخلف للتعويض عن مهانة الوجود التي يرزح تحتها .

ب المناخ : وقد ذهب بعض الباحثين إلى الأخذ بمبدأ الحتمية فقالوا بأن البلاد الحارة متخلفة والبلاد الباردة والمعتدلة متقدمة ومع أن هذا ليس صحيحاً بدليل وجود كثير من البلاد المعتدلة مناخياً في غالبة الدول المتخلفة ، إلا انه يمكن القول أن درجة توفر الموارد الطبيعية قد تكون سبباً في حصول الفقر الذي يمثل الجانب المادي من التخلف وان كان هذا المعيار لا يصدق في جميع الحالات .

جـ - الحلقات المفرغة وهذه النظرية تقوم على مبدأ أن الدول الفقيرة تبقى فقيرة لانها فقيرة ، وسيلي لاحقاً في هذ الدراسة تفصيل اكثر لهذه النظرية .

د - التقليدية وعدم مسايرة العصر ، وهنا يمكن القول بأن الدول المتخلفة هي دول لا يتوفر فيها المناخ الثقافي والاجتماعي الذي يمكن أن يقود الى الابداع والإنجاز وانتاج الافكار الجديدة التي تستغل من قبل المنظمين والرواد في مشاريع اقتصادية مربحة لهم وللمجتمع .

هـ - الازدواجية بأنواعها فهناك الازدواجية الثقافية والاجتماعية : القديم والجديد ، التقليدي والحديث وهناك الازدواجية الاقتصادية والتربوية ايضاً ، وتؤدي هذه الأزدواجية باستمرار إلى حالة صراع لا تنتهي تُبقي المجتمع في حالة من التوتر والاضطراب .

١. ٢. ٢ الأسباب الخارجية

وتشمل العديد من الأسباب التي أهمها :

أ - الاستعمار : وهنا لا يقصد فقط الاستعمار بأشكاله التقليدية التي انتهت وانما ايضاً

باشكاله الجديده والتي استطاع من خلالها أن يمتص مقدرات الدول المحتاجة والفقيرة من خلال برامج المعونات والقروض والمنح وبالشروط التي يريدها .

ب - الاستغلال وعلاقة التبادل التجاري Terms of Trade فالمواد الخام الاولية تشكل معظم صادرات الدول النامية وقد كانت الزيادة في اسعار هذه المواد محدودة منذ الحرب الكونية الثانية وحتى وقتنا الحاضر بينما ازدادت اسعار المواد الصناعية التي تصدرها الدول الصناعية بسرعة كبيرة وهذا بدوره يعني ان الدول النامية يجب أن تدفع باستمرار عدد وكمية سلع أكثر مقابل الحصول على نفس كمية السلع المصنعة التي تستوردها الامر الذي أدى الى اغراق هذه الدول في الديون .

جـ - التبعية لا يقتصر مفهوم التبعية هنا على الجانب الاقتصادي بل يشمل الجوانب السياسية والثقافية والتقنية ايضاً وتعمل التبعية على امتصاص رأس المال والفائض الاقتصادي من الدول الفقيرة الى الدول الغنية أو من الهوامش الى المركز وهذه الظاهرة تعرف بظاهرة التفريغ الرأسمالي Decapitalization وتحدث بواسطة الشركات المتعددة الجنسية وعلاقة التبادل التجاري والمعونات الخارجية والقروض وذلك ضمن اطار من التبعية الاقتصادية والسياسية التي يعرّفها سنتوس Santos على انها «حالة يرتبط بها نمو اقتصاد بعض الدول بنمو وتوسع اقتصاد آخر وتبرز التبعية عندما ينمو اقتصاد الدولة المهيمنة ويتوسع في حين لا يستطيع اقتصاد الدولة الضعيفة أن يفعل ذلك إلاّ كانعكاس لتوسع الاقتصاد المهيمن» (١٣) .

وقد برز مفهوم التبعية من خلال مجموعة من النظريات التي عرفت باسم نظريات التبعية التي كان أول من وضع خطوطها العريضة الاقتصادي رؤول بريبش (Raull Prebish) من أمريكا اللاتينية .

الخلاصة :

كانت مشكلة التخلف بأبعادها وجوانبها المختلفة السبب الرئيس الذي دفع الحكومات والمجتمعات في جميع دول العالم المتقدم والنامي إلى ا لأخذ بمبدأ التخطيط

التنموي كوسيلة واداة للتغلب على جميع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية وغيرها من المشكلات التي تندرج تحت مفهوم التخلف ، ولعل النجاح الكبير الذي حققته بعض الدول في هذا المجال كان حافزاً لدول كثيرة اخرى للسير على نفس الطريق ، ومع أن الأخذ بالتخطيط التنموي وتطبيقه ليس كافياً لوحده في تحقيق النجاح والوصول إلى الاهداف المنشودة ، نظراً لأن النجاح يتطلب توفر مُناخ سياسي واقتصادي واجتماعي مناسب وبشروط ومواصفات معينة، إلاّ أنه وفي جميع الأحوال كان التخطيط التنموي وما زال ضرورة وحاجة إنسانية لا بد أن تأخذ بها المجتمعات وتمارسها من أجل أن تنقذ نفسها من براثن التخلف .

الإقليم: الأسس النظرية

● مفهوم الإقليم :

تتمثل الخطوة الأولى في تحديد مفهوم الإقليم بفحص ما إذا كانت الأقاليم ظاهرة طبيعية ملموسة Natural Phenomenon أو أنه فقط مجرد مركب ذهني (تصورات ذهنية) Mental Construction، وقد ظهر على أثر ذلك اتجاهان[1]:

الأول: موضوعي Objective ويرى أن الإقليم حقيقة ذاتية يمكن تحديدها على الخريطة، والثاني: الاتجاه غير الموضوعي Subjective ويرى أن الإقليم لا يتعدى كونه نموذج أو فكرة تساعد على دراسة العالم، أو أنها طريقة لتصنيف الملامح الأرضية حسب نوع الحاجة التي في ذهن المصنف.

ويرى **هارتشهورن** Hartshorne وهو من مؤيدي الاتجاه الثاني، أن النظرة اللاموضوعية هي الآن مقبولة عموما، وأن المحاولات لاعتبار الإقليم كوحدة محددة قد أصبحت تاريخا، ويمكن اعتبار الأقاليم أدوات وصفية محددة تبعا لمعيار معين ولغرض معين حيث توجد العديد من الأقاليم بقدر المعايير الموجودة لتحديدها.

أما النظرة الموضوعية القائلة بأن الأقاليم موجودة بالفعل فقد تمسك بها وبشدة بعض الأكاديميين في أوائل القرن العشرين وكانت مرتبطة بالبحث عن "الإقليم الطبيعي" أمثال الجغرافي **هيربيرتسون** Herbertsone الذي قسّم العالم إلى أقاليم طبيعية مطبقا طريقة تحليلية باعتماد أربعة معايير هي تضاريس الأرض، والمناخ، والنبات الطبيعي، والكثافة السكانية، جاعلا المناخ هو العامل الرئيسي.

وقد طبق العديد من أتباعه طريقته التحليلية على مستويات محلية من جهة أخرى، كما فعل **يونستيد** Unistead في بريطانيا في تحديده للأقاليم البريطانية باعتماد عوامل عمرانية ممتدة من مركز الإقليم إلى خارجه حتى أن الضواحي لم تعد تشارك المركز في

---

[1] Glasson . J, op.cit, pp35-37.

خصائصه، وبالمثل فعل لابلاش Vidal de La Blache للأقاليم الفرنسية ولكنه اعتمد السكان معيارا رئيسيا.

إن الأيدلوجيات التي تتبناها الحكومات تلعب دورا هاما في التأثير على العوامل التي تحدد الإقليم، حيث يرى العديد من الجغرافيين الروس أن الأقاليم الاقتصادية Economic Regions موجودة موضوعيا،كما يرى ديكنسون R.E.Dickinson أن إقليم المدينة وحدة طبيعية اجتماعية Natural Social Unit.

كما حاول البعض استعمال المؤشرات الثقافية كاللغة، والعادات، وأضاف البعض الدين لتمييز الأقاليم كما فعل كارتر في دراسة لويلز وربط ذلك باللغة الخاصة بهم وهي اللغة الويلزية Welsh، وفي دراسة أخرى حاول كولد و وايت Gould and White رسم الخرائط الذهنية لتحديد الأقاليم Mental map وذلك من خلال قراءة تصورات الأفراد لحدود المناطق المشهورة البارزة، فقد اعتمدت دراسته على رسم الخرائط الذهنية للتلاميذ المتسربين من المدارس البريطانية، وقد اعتمدت الخرائط على تسلسل المناطق البديلة في بريطانيا كمواقع السكن مشتملة على سلسلة من المظاهر السطحية المشاهدة Perception Surfaces مثل المرتفعات Peaks كمنطقة البحيرات والأحواض Troughs مثل لندن الكبرى والتي يمكن تفسيرها أيضا كأقاليم طبيعية مثالية.

يعد مفهوم الإقليم من المفاهيم الشائعة الاستخدام في كثير من حقول المعرفة كالجغرافيا والاقتصاد والتخطيط الإقليمي وغيرها، إلا أنه يلاحظ وجود تباين واضح بين هذه المعارف في مضامين واستخدامات هذا المصطلح، ومعنى ذلك أن ثمة اختلافا بين المختصين من جغرافيين واقتصاديين وسياسيين واجتماعيين في تحديد معنى الإقليم، وأن أوجه الاختلاف تلك جاءت تبعا لتباين وجهات نضرهم التي تعكس تصورهم مما ستنعكس على منهجية حقل الاختصاص وأهدافه، وبالإمكان أن نقرر أن هذا الاختلاف قد انحصر في مسألتين هما الاختلاف في النظرة إلى الإقليم أولا - وفي طبيعة الأسس أو المعايير المعتمدة في تحديده ثانيا.

تلعب الخصوصية المكانية أو الخصائص الجغرافية للإقليم دورا هاما في تحديد مفهوم واضح للإقليم، فمثلا الخصوصيات المحلية والوطنية والعالمية تقدم لنا مفاهيم متعددة للإقليم؛ ويعود السبب في ذلك لعدم وجود تشابه مطلق في المشاكل والإمكانيات بين الأقاليم وإن كان هناك نوع من التشابه النسبي، فمن جهة ثانية هناك تباين نسبي في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والمكانية وفي الإمكانات المادية والبشرية بين الأقاليم داخل الدولة الواحدة [1].

ويعتبر البعض المدينة الكبيرة المتروبوليتانية* إقليما كإقليم نيويورك ولندن وشيكاغو وطوكيو والقاهرة الكبرى...، والبعض يعتبر جزء من الدولة إقليما كالدلتا وأحواض الأنهار كإقليم حوض نهر تنسي في الولايات المتحدة، والبعض يعتبر الدولة كلها إقليما، ولقد ذهب البعض اعتبار عدة دول مستقلة إقليما كإقليم وادي النيل (مصر والسودان) وإقليم الوطن العربي الذي تربطه وحدة اللغة والدين والجنس، وإقليم الدول الغربية الاقتصادي (السوق الأوروبية المشتركة)[2].

واستنادا إلى ما تقدم يصعب أيجاد مفهوم جامع ومانع للإقليم بين المختصين والمهتمين بهذا المصطلح؛ لذلك فقد تعددت المفاهيم المتعلقة به فمثلا على سبيل المثال لا الحصر:-

يعرّف الإقليم في العلوم الاجتماعية بأنه منطقة متجانسة (متماثلة) في عدد من المعايير المحددة (كالخصائص الجغرافية والسكانية.... الخ) والتي تميزه عن غيره من الأقاليم والمناطق المجاورة، ويمكن أن تكون الأقاليم عقدية أي أن النشاطات الاقتصادية تتمركز في منطقة واحدة، وأن المركز الأدنى مرتبط بالمركز الأعلى الذي يعلوه رتبه، وهذا الارتباط بين المراكز

---

[1] شوكت،علي إحسان، **اقتصاديات الأقاليم**، ط1، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2004، ص22.

* المدينة الميتروبولتيانية: مدن ذات تكديس بشري مذهل شمل المدن وضواحيها، ويطلق على مجموعة المدن الميتروبولتيانية التي تلتقي مع بعضها الميجالوبوليس Megalopolis ويطلق على مجموعة المناطق من الميجالوبوليس التي تلتقي مع بعضها الاكيومينوبوليس Ecumenopolis .

[2]

قد يكون ارتباط وظيفي وهو ارتباط يتكون من وحدات غير متجانسة إلا أنها ترتبط مع بعضها البعض ارتباطا وظيفيا، وهذا الارتباط يأخذ شكل التدفقات (قد تكون تدفقات السكان، السلع والخدمات، لاتصالات....الخ) أو ارتباطا هرميا أي أن التدفق يحدث باتجاه الرتب الأعلى، ويستعمل مفهوم الإقليم حاليا في التحليل والتخطيط بصورة دقيقة للعديد من البرامج العامة الدولية والوطنية والإقليمية[1].

أما علماء الاجتماع فقد عرّفوا الإقليم بأنه:- منطقة تمتاز بظواهر اجتماعية معينة وأنماط سلوكيه متميزة للسكان بينما يرى السياسيون أن الإقليم هو عبارة عن مناطق توزيع نفوذ القوى السياسية المختلفة في العالم[2].

وهناك عدد من الجغرافيين قد عرّفوا الإقليم أمثال[3]:

لينمان الذي يرى أن الإقليم هو الجزء الجغرافي المميز بصفات اقتصادية واجتماعية تجعله مختلف عن الأجزاء الأخرى من المنطقة، ويؤكد **رينر** G.Renner الذي يرى أن الإقليم عبارة عن كيانات أصيلة بحيث يعبر كل إقليم منها على التمايز الطبيعي والثقافي بالنسبة للأقاليم المجاورة، ويرى ر. **منشل** R.Minshull أن الإقليم هو الحالة الواقعة التي تظهر عليها سطح الأرض، بما في ذلك المناخ والتضاريس وكافة العوامل الطبيعية الأخرى التي تنحصر في نطاق جغرافي محدد، ويتجه **ديكنسون** Dickenson اتجاها مغايرا في تعريفه للإقليم حيث يرى أن الإقليم يتميز عن غيره بخصائص فريدة من حيث التربة، والمناخ، والزراعة، والإنسان تساهم في توضيح ملامحه.

---

(1) Jacob . S: Chairman of The Board, Ilan . Y: chief Executive Officer," **Britannica Encyclopedia**", 15 th edition, volume 9, Copyright Under International Copyright, All right Reserved Under pan American, Berne and Universal Copyright Conventions by Encyclopedia Britannica, printed in USA, 2002, p 1003.

(2) الذمراني، بدر الدين، **واقع التخطيط الإقليمي في اليمن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، كلية الهندسة، قسم العمارة، 2003، ص9.

(3) علام، أحمد خالد، وآخرون، مصدر سابق، ص19.

أما الاقتصاديين مثل **بيرلوف** Perloff قد رأى أن الإقليم ينبغي أن يحدد على أساس انعكاس لعوامل شتى اقتصادية واجتماعية وجغرافية وإدارية.

وهناك عدد من المخططين قد عرّفوا الإقليم أمثال Lewis Munford الذي يرى أن الإقليم البشري هو منطقة بين المدينة والقرية أحيانا أكبر أو اصغر من الولاية[1]، كما حدد **كلاوسون** Glasson مفهوم الإقليم على أساس وجهتي نظر[2]: الأولى شكلية Formal تؤكد على أن الإقليم مساحة من الأرض أو منطقة معينة تمتاز بتجانس الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، ولذلك يطلق عليه بالإقليم المتجانس "Homogenous Region" ، والثانية وظيفية Functional تحدد الإقليم على أساس وظيفي، وتتميز بوجود تباين بين أجزاء الإقليم، وكذلك يتميز بوجود قطب للنمو تتمركز فيه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وهذا القطب يمثل مركز جذب للأقاليم، وتسمى بالأقاليم ذات البؤرة أو الأقاليم المستقطبة Modal or polarized region، وعلى الرغم من وجود هذا التباين بين أجزاء الإقليم توجد هناك علاقات وظيفية وتماسك بين هذه الأجزاء، حيث يظم الإقليم وحدات مختلفة من المدن والقصبات والقرى ترتبط بعلاقات اقتصادية واجتماعية عديدة تتمثل بتبادل وتجهيز عوامل الإنتاج ومدخلات عدد كبير من السلع والخدمات.

طبقا لما تقدم يتضح أن تعريف الباحثين والمختصين التي حددت مفهوم الإقليم تتعدد بتعدد الأسس التي بنيت عليها تلك المفاهيم، والإمكانات التنموية للمنطقة المعنية بالتنمية، إلا أن اغلب هذه المفاهيم تشترك في الخصائص التالية[3]:

1. رقعة جغرافية محددة ضمن الدولة.
2. يتمتع الإقليم ببعض الخصائص المتجانسة "Homogenous Characteristics" التي تميزها عن غيرها من المناطق الأخرى.
3. يمثل الإقليم البعد المكاني لعدد من المشكلات التي يراد حلها موقعيا.

---

[1] علام، أحمد خالد، وآخرون، مصدر سابق، ص19.

[2] Glasson . J,op.cit,pp37-38.

[3] شوكت، علي احسان، مصدر سابق، ص23.

ومهما تعددت التعاريف فإنها تتفق جميعا على أن الإقليم هو مساحة وفضاء جغرافي، له المقومات والمشاكل التي تجعله يتميز عن غيره من الأقاليم، وتستدعى تحديد اتجاهات طبيعة تطوره الاقتصادي والاجتماعي والعمراني بشكل يؤمن الاستغلال الأمثل لإمكاناته التنموية، ومن خلال معالجة المشاكل القائمة والمتوقعة التي يمكن أن تنشا فيه، على الاّ تتناقض الأهداف الموضوعة لتنميته مع الأهداف المحددة لتنمية الأقاليم الأخرى[1].

● أنواع الأقاليم:

تختلف الأقاليم وتتنوع باختلاف المعايير والأسس التي استخدمت في تحديدها وتصنيفها، وكذلك باختلاف الأهداف التي نشأت من أجلها مع التركيز على تصنيف الأقاليم لإغراض التخطيط والتنمية الإقليمية.

فقد صنفها جون كلاوسون في ثلاث مجموعات رئيسية كالتالي[2]:-

1. **الأقاليم المتجانسة (الشكلية)** Formal Regions:

الإقليم المتجانس وهو منطقة جغرافية منسجمة ومتناسقة بالنظر إلى بعض المعايير المعروفة، وقد كانت هذه المعايير في البداية طبيعية كالمناخ والتضاريس والزراعة، مرتبطة بالحتمية الجغرافية Determinism، فيما بعد حدث تحول نحو استخدام معايير اقتصادية مثل أنواع الصناعة أو الزراعة مثل إقليم يوركشاير لتنجيم الفحم أو إقليم تربية أغنام كوتسولدر في المملكة المتحدة.

اعتمدت أكثر المحاولات الحديثة لإعادة تحديد الأقاليم المتجانسة الاقتصادية على معايير مثل مستوى الدخل، ومعدل البطالة، ومعدل النمو الاقتصادي.

ثم استخدمت معايير اجتماعية (كالتركيب الاجتماعي والعادات....الخ).

ثم استخدمت معايير سياسية (مثل التحالفات السياسية للحزب....الخ).

---

(1) بشارة،عايدة، **مدخل إلى التخطيط الإقليمي**، ط1، القاهرة: الدار القومية،1966، ص37-38.

(2) Glasson . J,op.cit,pp37-40.

2. **الأقاليم الوظيفية** Functional Regions:

الإقليم الوظيفي - على عكس الإقليم السابق فهو ليس متجانسا - وهو المنطقة الجغرافية التي تظهر نوعا من الترابط الوظيفي والاعتماد المتبادل للأجزاء، ويسمى أحيانا بالإقليم العقدي أو النواة Nodal Region، والذي يتكون من وحدات غير متجانسة مثل المدن والقرى والأسواق والتي ترتبط وظيفيا، ويعبر عن الترابط الوظيفي عادة بتدفقات مثل رحلات الذهاب إلى العمل Journey – to – Work أو رحلات التسوق... الخ.

وقد كان **ابنزر هاورد** EbenezerHoward من الرواد الأوائل الداعين إلى المفهوم العقدي أو النواة حيث اقترح بأن الحل لمشاكل المناطق الحضرية الكبيرة مثل لندن يعتمد على تطوير مجمع من البلدات الجديدة المرتبطة بالمدينة المركزية بعلاقة وظيفية، وقد أكد **باتريك جيديز** PatrickGeddes على العوامل المتفاعلة في الإقليم مستخدما رسمه التخطيطي المشهور (المكان – العمل- الناس)، وقد أوجد ما يعرف بإقليم المدينة – City Region الذي أصبح الصيغة الأوسع استعمالا لإقليم النواة.

وقد ساهم في هذا أيضا **ديكنسون** Dickinson **وسميلز** Smailes **وغرين** Green الذين بحثوا في الأقاليم العقدية بدافع تشخيص الإقليم بطريقة الاستنتاج، فمثلا **غرين** استخدم تكرار خدمات الباص لتحديد الظهير للمراكز الحضرية في حين استخدم الألمانيان **كريستالر** Christaller و **لوش** Losh الأسلوب الاستقرائي في تطوير مركزين على التدرج الوظيفي Functional Hierarchy بين المدن بالعلاقة مع وظائفها.

3. **أقاليم التخطيط** Planning Regions:

توفر الأقاليم الوظيفية أو المتجانسة أو خليط منهما إطار عمل مفيد لنوع ثالث من التصنيف الإقليمي وهو أقاليم التخطيط.

فمثلاً قد يكون إقليم التخطيط إقليماً طبيعياً وفي الوقت نفسه إقليماً وظيفياً.

التخطيط الإقليمي إطار نظري عام

● مفهوم التخطيط الإقليمي:

بالنظر إلى مفهوم التخطيط والإقليم نجد بأنه لا يوجد تعريف واضح ومحدد لهما، وعلية فقد اختلف مفهوم التخطيط الإقليمي باختلاف أشكاله وأنواعه من جهة، وباختلاف المدارس الاقتصادية أو الجغرافية التي ينتمي إليها واضعي هذه التعريفات من جهة أخرى، ومن الأمثلة على هذه المفاهيم على سبيل المثال لا الحصر:

عرّف محمد خميس الزوكه التخطيط الإقليمي بأنه: دراسة الموارد الطبيعية والبشرية المستغلة منها وغير المستغلة في رقعة محددة من الأرض ذات ميزات خاصة (إقليم) تشترك في مشاكل متشابهة بهدف معرفة الإمكانيات والموارد المتاحة واستغلالها خلال فترة زمنية محددة لتحقيق أهداف معينة تهدف أساساً إلى النهوض بالإقليم وإنعاشه[1].

أما **لوكان** Logan فينظر إلى التخطيط الإقليمي على أنه: أسلوب تخطيط تنموي ينصب الاهتمام به على إقليم معين بهدف تحقيق التوزيع العادل لمكاسب التنمية الاقتصادية، وإشباع الحاجات الأساسية للسكان، وتفعيل دورهم في عملية التنمية، وتعزيز اعتمادهم على الذات، ورفع مستوى معيشتهم وصيانة البيئة[2].

وقد عرّفه علي إحسان شوكت بأنه: ذلك الأسلوب الذي يأخذ في الاعتبار البعد المكاني لعملية التنمية، بهدف زيادة الناتج الإقليمي مستخدماً في ذلك كافة الموارد المادية والبشرية المتاحة في الإقليم؛ من أجل الحد من الهجرة من الأقاليم المتخلفة إلى الأقاليم المتقدمة، والنهوض بالبيئات الحضرية والريفية، وتقليل الفوارق بين الريف والمدينة[3].

---

(1) الزوكه، محمد خميس، مصدر سابق، ص 28.

(2) حمدان، محمد رفيق، **التخطيط الإقليمي والتنمية الريفية**، ط1، منشورات جامعة القدس المفتوحة، 2001، ص63.

(3) شوكت، علي إحسان، مصدر سابق، ص74.

ويذهب Gillei إلى القول بأن التخطيط الإقليمي ما هو إلاّ "قيادة وتوجيه كافة الفعاليات ومجهودات النمو والتغير في إقليم ما نحو التحسن المستمر في مستوى حياة الأفراد المادّية وغير المادّية، نحو تقليص التفاوت الاجتماعي وإشراك الناس في ذلك"[1].

ومنهم من ينظر إلى التخطيط الإقليمي على أنه: "أسلوب تخطيطي يهتم بالبعد المكاني، ويتأثر بالعناصر الإنتاجية المتاحة،وبالناحية الزمنية، وبالإمكانيات التنظيمية والإدارية على المستوى المحلي، بهدف تنميتها بأعلى معدل وأقل تكلفة ممكنة وأقصر فترة زمنية، بحيث يتحقق بناءاً على ذلك أعلى معدل نمو قومي يقلل من الفوارق بين المستويات الاقتصادية والاجتماعية ويحل المشاكل العمرانية"[2].

كما يعرف التخطيط الإقليمي بأنه أحد فروع تخطيط استعمالات الأراضي، يتعامل بكفاءة مع الاستخدام الأمثل للأنشطة المختلفة لاستعمالات الأرض والبنية التحتية والفوقية ونمو المستوطنات عبر مساحة أكبر من مساحة المدينة أو القرية، ويتصل بحقل التخطيط الحضري Urban Planning الذي يتعامل مع القضايا المعنيّة بتخطيط المدن، وكلا المفهومين يندرجان تحت مفهوم واحد وهو التخطيط المكاني Spatial Planning[3].

وبناء على تلك المفاهيم يمكن أن نخلص إلى تعريف للتخطيط الإقليمي يتلخص في أنه: أحد أساليب التخطيط التنموي التي تركز على إقليم معين، بهدف دراسة الموارد والإمكانات في ذلك الإقليم، واستغلالها خلال فترة زمنية معينة بأعلى معدل وأقل تكلفة ممكنة وفي أقصر وقت، مع تعبئة وتنظيم جهود المواطنين في البيئات المحلية وتوجيهها للعمل المشترك بإشراف السلطات المحلية في الإقليم وضمن الإستراتيجية العامة للدولة بغية النهوض بالإقليم وازدهاره بحيث يتحقق بناء على ذلك أعلى معدل نمو قومي تذوب فيه الفوارق بين المستويات الاقتصادية والاجتماعية، وتعمل على حل المشاكل العمرانية.

---

(1) غنيم، عثمان، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، مصدر سابق، 1999، ص69.

(2) علام، احمد خالد، وآخرون. مصدر سابق، ص50.

(3) Wikipedia Encyclopedia, **"Regional Planning Concept"**, The Free Encyclopedia, USA: Boston, 51 Franklin st, 5 floor, MA 02110-1301, The Wikipedia Foundation, Inc ., 2008.

● أهداف التخطيط الإقليمي:

انحصرت أهداف التخطيط الإقليمي بتحقيق النمو الاقتصادي، والاستخدام الكامل للعمالة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، لذا فإن هذه السياسات أكدت على تطوير المناطق المتخلفة بمعزل عن الأقاليم الأخرى، ولكن أثبتت التجارب خطأ ذلك، الأمر الذي دفع غالبية الدول إلى أن تحول اهتمامها في الفترة الأخيرة نحو التنمية التدريجية لجميع الأقاليم كنتيجة لنمو الوعي بمشاكل الأقاليم المزدحمة، وأصبحت غايات السياسات الإقليمية في الوقت الحاضر أكثر شمولا وطموحا من تلك التي كانت سائدة، ويمكن تلخيص أهم أهداف التخطيط الإقليمي في الوقت الحاضر بما يلي[1]:

1. يعمل التخطيط الإقليمي على التمهيد لإنشاء نظام إدارة لامركزي في الحكم المحلي بحيث يصبح للإقليم دوراً رئيسياً في توجيه وقيادة عملية التنمية المحلية.
2. الحد من المشاكل التي تعاني منها المراكز الحضرية الكبيرة حاليا كمشكلات النقل، والمواصلات، وتلوث البيئة، والسكن، والضغط على المرافق العامة، وارتفاع قيمة الأراضي الناتجة عن ازدياد الطلب عليها[2].
3. تخفيف الضغط على المدن الكبيرة والناتجة عن الهجرة السكانية، وتخفيف الفوارق بين الريف والحضر كنتيجة لتنمية أقاليم الدولة، وتوزيع الاستثمارات والخدمات بشكل عادل[3].
4. تحقيق التوازن في التوزيع الجغرافي السكاني من ناحية والتقليل من التباين التنموي بين الأقاليم أو بين المناطق داخل الإقليم الواحد من ناحية أخرى، وذلك من خلال

---

(1) خميس، موسى يوسف، **دراسات في التخطيط والتنمية**، ط1، عمان: دار حنين للنشر والتوزيع، 1995، ص276-278.

(2) السماك،محمد أزهر، ومصطفى، عبد العزيز، **العلاقة المكانية والاقتصادية بين التخطيط الإقليمي وتخطيط التوطن الصناعي**، مجلة النفط والتنمية، العدد(11)،1978،ص47.

(3) السماك، محمد أزهر، ومصطفى، عبد العزيز، المصدر نفسه، ص47.

إيجاد مراكز نمو وجذب سكاني اقتصادي جديدة بما يتلاءم مع أهداف وسياسة التنمية على صعيدي الدولة والإقليم.

5. المساهمة في رفع مستوى معيشة السكان في الأقاليم عن طريق إيجاد فرص التشغيل الكامل، وتقليص البطالة في الأقاليم التي تعاني من هذه المشكلة للحد من حركة الهجرة من الأرياف إلى المدن أو بين إقليم وأخر سعيا وراء فرص العمل لما يترتب على الهجرة من مساوئ للأقاليم الطاردة للسكان فيزداد الإقليم الجاذب للأيدي العاملة تقدما ويبقى الإقليم الطارد لسكانه متخلفا.

6. يشجّع التخطيط الإقليمي ويحفّز على (المشاركة الشعبية) في عمليات إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية الإقليمية،حيث يعمل التخطيط الإقليمي على حصول المشاركة الشعبية خصوصا في الإقليم الواحد.

7. تحديد الإمكانات والموارد المتاحة في كل إقليم من الأقاليم والعمل على استغلالها الاستغلال الأمثل من خلال إبراز الدور الذي يمكن أن يضطلع به في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والتخطيط الإقليمي يتيح ما يعرف (بديمقراطية) المكان للتعبير عن إمكانيات ومواهب كل إقليم.

8. رفع مستوى الدخل الإقليمي حيث أن توفر الأنشطة الاقتصادية الصناعية منها والزراعية وكذلك بين الأنشطة الاجتماعية (الخدمية منها والثقافية) يساعد في زيادة الدخل الإقليمي[1].

9. تحقيق نمو متكافئ بين أقاليم الدولة يساعد في التخفيف من حدة الفوارق الإقليمية كذلك بين أجزاء الإقليم الواحد عن طريق التوزيع العادل لمكاسب التنمية.

---

[1] عبد القادر، محمد صالح، المدخل إلى التخطيط الحضري والإقليمي، ط1، البصرة: جامعة البصرة، 1986.ص67.

-تنظيم البيئة الطبيعية والبشرية عن طريق التقليل من مخاطر التلوث.

-تقليل الفوارق بين الريف والمدن بما يسمح بالاستقرار ولتفادي مخاطر الهجرة

وهنالك ثلاثة قيم أساسية تحدد المعنى الواسع للتنمية وبدونها لا يمكن للدولة أن تحقق التنمية وهذه القيم هي: (محمد دلف الدليمي وفواز الموسى، ٢٠٠٩)

١- إمكانية الدولة على توفير الحاجات الأساسية لسكانها (سكن، ملبس، غذاء، ومستوى جيد من التعليم).

٢- الاستقلالية (احترام الذات) إذ لا يمكن لأي بلد أن يكون قادراً على التطور إذا ما تم استغلاله من قبل الآخرين.

٣- الحرية من خلال التخلص من الفقر والجهل والفساد السياسي والإداري وامتلاك حق الاختيار.

. التنمية (لغةً واصطلاحاً):

التنمية لغةً تعني من (النمو . نما . ينمو . نمواً)، أي زاد ونمى . نمى ينمي، نميًا ونماء، أي زاد ونما الحديث ارتفع، أمّا التنمية اصطلاحاً فهي تعني النمو في جانب من جوانب المعرفة أو الجوانب الحياتية، كأن يقال التنمية الاقتصادية أو التنمية الثقافية أو التنمية الاجتماعية.. ولكن الشائع عند سماع هذا المفهوم يقصد منه التنمية بمدلولاتها الاقتصادية أكثر من أي شيء آخر. (وسن عبد الرزاق حسين، ٢٠١٠) فإن المصطلحات التي تعبّر عن تغير الحالة إلى حالة أفضل، كثيرة ومختلفة مثل (التنمية، النماء، النمو، التطور)، فمصطلح النمو يطلق على تلك الحالة التي تحدث فيها زيادة في الكمية أو القيمة للإنتاج في القطاع المستهدف، بينما يطلق مصطلح التنمية على الحالة التي تتغير إلى حالة أفضل بصورة إرادية مخطط لها وتتحقق بواسطة وسائل وإجراءات معينة تتمثل بالخطط والستراتيجيات الهادفة إلى زيادة الرفاه الاجتماعي للسكان وتقدمهم الاقتصادي والتطور العمراني من خلال إقامة مشاريع تنموية مختلفة في الإقليم. لذا إن التنمية كلمة جامعة تشير إلى برنامج مُخطط لمجموعة مشاريع هدفها النهوض

السكان اقتصاديا واجتماعيا إلى جانب الأعمال الإنسانية الهادفة لبناء القطاعات في المجالات المختلفة والمستويات كافة. التي يمكن إن تحدث تغيراً إيجابياً في الإقليم. لتعني كلمة (تنمية) إزالة المعوقات التنموية كافة بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للمقومات الجغرافية المتاحة في الإقليم وصولاً إلى مرحلة التوازن في التنمية المكانية ضمن الإقليم الجغرافي. (صفوح خير، ٢٠٠٠)

فهناك اختلاف في تحديد مفهوم محدد لمضمون التنمية (Development) وهذا يعود إلى اختلاف الزاوية التي يتم النظر إلى مضمون التنمية. إذ يلاحظ اختلاف الدراسات التي تناولت التنمية بسبب اختلاف الموضوعات التي تم البحث فيها والمجال الذي إهتمت بذلك. ففي المجال الاقتصادي ينظر إليها في إطار استخدام المجتمع المتزايد للتكنولوجيا بهدف تحقيق زيادة ملموسة في نصيب الفرد في الدخل القومي، أما في المجال الاجتماعي فيرى الأستاذ (Milton Esman) في عملية التنمية تحولاً حضارياً في الدول الأقل تطوراً مثل دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والتي تعكس تحولات إجتماعية وتغير من التنظيم الريفي الزراعي الرعوي إلى التنظيم الحضري الصناعي بما يتضمنه هذا من استيعاب وتقنين للتكنولوجيا المادية الاجتماعية الحديثة.

وإن التنمية دراسةٍ وتطبيقاً لا يمكن ان تكون حكراً بيد الاقتصاديين ولأن مفهوم التنمية غلب عليه الطابع الاقتصادي، فقد بدت مهمة التقصي والبحث والدراسة والتنظير فيها وكأنها فقط للإقتصاديين أو ممن هم قريبون في مجال الاقتصاد. إن هذه النظرة القاصرة غالباً ما تهمل أو تترك الأبعاد المختلفة للتنمية، فالأخيرة هي قبل كل شيء (عملية حضارية واعية)، وهذا المعنى يجعل من مفهوم التنمية بأنها تعني عملية مجتمعية واعية ذات أبعاد إجتماعية وإقتصادية وإدارية وثقافية (عامر حسن فياض، ٢٠٠٩) تنفذ في مكان معين. يعد مفهوم التنمية من المفاهيم العالمية الهامّة التي بدأ الاهتمام به في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بـ(عملية التنمية) وقد برز

مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسّن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال، من ثم أستخدم مفهوم التنمية في مجالات الحياة الأخرى.

وقد توسّع مفهوم (التنمية) لينتقل من مجرد التركيز على النمو الاقتصادي إلى أن يكون جزءاً من عملية التنمية المستمرة والمستدامة. وباتت التنمية لاسيما التنمية البشرية عبارة عن صيرورة تؤدي إلى توسيع الخيارات أمام الناس، حيث تضع البشر في صميم عملية التنمية وذلك بجعلهم هدفاً وموضوعاً له، ومن التعاريف التي وضعت للتنمية تعريف الأمم المتحدة إن التنمية مجموعة الوسائل والطرق المستخدمة بقصد توجيه جهود الناس مع السلطات العامة من اجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لكي تشارك إيجابياً في الحياة القومية ولتسهم في تقدم البلد ، ويعبّر عن التنمية بإنها إحداث تطوير إقتصادي وإجتماعي وعمراني من خلال حسن إستخدام الموارد الطبيعية والبشرية في الإقليم، وتعتمد مستويات التطوير على الإمكانات والموارد المتاحة وكفاءة إدارتها بحسب مناطقها من الإقليم ، وإنها القدرة على الانجاز لتحقيق نمط معاشي يرضاه المجتمع ولاسيما فئاته الأقل دخلاً والأكثر حاجة للتنمية. فإذا زادت قدرة المجتمع وتعددت أمامه الاختيارات لنمط الإنتاج (المنبع) ونمط المعيشة الذي يرغب في (المصب)، يكون قد قطع شوطاً على درب التقدم الاقتصادي والاجتماعي .ويشير جوهر التنمية إلى مدى تفعيل السكان لقدراتهم الذاتية وتوظيفها بما يخدم تطلعاتهم التنموية. وبالتالي فان مقياس التنمية ليس إمتلاك الموارد الطبيعية أو التقنيات الحديثة فحسب، وانما

٦. المحافظة على البيئة وتنظيم خصائصها الطبيعية والبشرية من التقليل من مخاطر التلوث الناتج عن تنفيذ المشروعات التنموية.

٧. التوزيع المتوازن لدخل على أفراد المجتمع من اجل رفع المستوى المعاشي لهجرة الاستثمار الأمثل لموارد البيئة الطبيعية وتنظيم استخدام تلك الموارد بما يخدم الجيل الحالي والأجيال القادمة.

٨. إن التنمية تشجّع على الاستثمار في المشاريع التنموية، وتسعى إلى رفع مستوى المعيشة من خلال زيادة الدخل القومي وزيادة حصة الفرد منه.

٩. تعزيز دور السكان في المشاريع التنموية من خلال المشاركة الشعبية في عملية التخطيط والتنفيذ.

لتصبح التنمية بذلك خياراً ستراتيجياً لمواجهة مشكلة المعدلات المرتفعة لنمو السكان وما يرافقها من زيادة الطلب على الغذاء والسكن والصحة والتعليم والطاقة وخدمات البنية التحتية الأخرى.

أمّا أبعاد التنمية فتتمثل بالتحولات التقدميّة العميقة والهيكلية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتتحدّد أبعاد التنمية من خلال مستواها في ضوء العلاقة بين إمكانيات التنمية وعملية التنمية التي أمكن تحقيقها بالفعل في مجتمع بعينه في وقت معين. ولا بد من توضيح إن المفاهيم الثلاثة: مستوى التنمية وإمكانيات التنمية، وعملية التنمية تشير كلها إلى وقائع وظواهر تتميز بالمرونة كما تتميز بالنسبية. (محمد محمود الجوهري، ٢٠١٠)

وقد أعلن البنك الدولي في عام ١٩٩٦ مبادرة الإطار الشامل للتنمية وتتضمن هذه المبادرة بلورة إطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي مع الهيكل الاجتماعي والبشري. وينظر البنك الدولي للتنمية على إنها عملية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية وطرق التفكير التقليدية وطرق الإنتاج التقليدية إلى طرق أكثر حداثة. ويرى البنك انه لن يتيسر انجاز التنمية إلا إذا شملت التنمية تحسين مستويات الحياة كالصحة والتعليم وتخفيف الفقر واضطراد

التنمية، يتضح مما سبق إن مفهوم التنمية يتضمن أبعاداً متعددة ومختلفة تشمل الأتي: (مدحت القريشي، ٢٠٠٧)

١. البعد المادي (الاقتصادي) للتنمية، ويتضمن التأكيد على مفاهيم النمو والتحديث والتصنيع.

٢. البعد الاجتماعي الإنساني للتنمية، ويتضمن القضاء على الفقر واشباع الحاجات الأساسية للغالبية من السكان، والتوزيع الأكثر عدالة للدخل.

٣. البعد السياسي، ويتضمن مفاهيم التحرر من التبعية والاستقلال الاقتصادي.

٤. البعد الدولي للتنمية، ويتضمن مفهوم التعاون الدولي وعلاقته بالتنمية في إطار المنظمات والاتفاقيات والنظام العالمي والتكامل الإقليمي.

٥. البعد الجديد للتنمية، والذي ينظر إلى التنمية الاقتصادية بوصفها مشروعاً للنهضة الحضارية.

. المقومات الأساسية للتنمية:

لغرض البدء بعمليات التنمية لا بد من توفر مقومات أساسية وهي رأس المال والموارد الطبيعية، الموارد البشرية ثم التكنولوجيا بدونها أو عدم توفر احدها لا يمكن البدء بتنمية، لأنها مترابطة مع بعضها ومتكاملة، سوف نناقش هذه المقومات من الناحية الاقتصادية والجغرافية:

١- رأس المال: إن القيام بأي مشروع اقتصادي سواء كان صناعياً أو زراعياً أو خدمياً، يتطلب توفير رأس المال الكافي لانجاز العمل لذلك المشروع ورأس المال يأتي من تراكم الادخارات التي من خلالها تتوفر الموارد لإغراض الاستثمار بدلا من توجهها نحو مجالات الاستهلاك ، وان يرافق ذلك وجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات التي لدى الأفراد والجهات المختلفة. وهذا الأمر ينطبق على التخصيصات الحكومية خاصة في البلدان التي تتبع النظام الاشتراكي

إذن رأس المال يأتي إما من الأفراد والشركات والمؤسسات الخاصة أو الحكومات المركزية وحسب النظام الاقتصادي المتبع في البلدان المختلفة.

إن عملية توفر الموارد المالية ووجود ادخارات وتوفر أجهزة ومؤسسات تمويلية تتولى ذلك لا تكفي لعملية الاستثمار، ما لم تتوفر الموارد الحقيقية المتمثلة بالمواد الخام والقدرات البشرية والمستلزمات المادية الأخرى. (فليح حسن خلف، ١٩٨٨).

إن اغلب الدول النامية تتوفر فيها مقومات التنمية وخاصة ما يتعلق بموارد البيئة الطبيعية والموارد البشرية ولكن لا يتوفر فيها رأس المال الكافي للتنمية خاصة وأنها تحتاج إلى دفعة قوية (Big push) للخروج بالمجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة النمو والتقدم، (صفوح خير، ٢٠٠٠)، ولكن ينقصا رأس المال ، وعلى الرغم من سهولة انتقال رأس المال مكانيا ضمن الأقاليم الجغرافية بين الدول ولكنه يشكل عبئا كبيرا على الدول التي تحصل علية من الدول المتقدمة بسبب التبعات المالية الكبيرة نتيجة لتراكم الفوائد على تلك القروض ، وما يتبع ذلك من هيمنة سياسية على الدول النامية.

٢- **الموارد الطبيعية:** للموارد الطبيعية دوراً كبيراً في عملية التنمية على الرغم من اختلاف الباحثون في أهميتها ، فمنهم من يرى أن الموارد الطبيعية تلعب دورا حاسما في عملية التنمية ويربطون بين النمو الاقتصادي في بعض دول العالم المتقدمة مثل انكلترا وفرنسا وألمانيا وأمريكا ووفرة الموارد الطبيعية فيها ، بينما يرى آخرون أن الموارد الطبيعية لا تلعب دورا حاسما في تحقيق التنمية رغم أنها يمكن أن تساعد على ذلك ، بدليل أن بعض دول العالم قد تقدمت اقتصاديا بالرغم من قلة مواردها الطبيعية مثل اليابان.

إن البلدان المتقدمة وبفعل حالة التطور والتقدم التكنولوجي تستطيع تطبيق الإحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج بحيث تحل العنصر الإنتاجي الوفير لديها محل العنصر الإنتاجي النادر، وبما أن هذه البلدان تمتلك فن إنتاجي متطور

ولديها قدر واسع من رأس المال وتتوفر فيها كفاءة العنصر البشري، فإنها يمكن أن تعوض عن النقص في الموارد الطبيعية عن طريق ما يمكنها استيراد من المواد الأولية التي تحتاج إليها، وهذا بعكس الدول النامية التي هي غير قادرة على إحلال عنصر إنتاجي محل عنصر إنتاجي آخر، وانخفاض كفاءة العنصر البشري وقدرتها على التصدير ومنافسة السلع والبضائع المنتجة في الدول المتقدمة، يؤدي ذلك إلى ضعف قدرتها على استيراد الموارد الطبيعية التي تحتاجها، لذا فان عملية التنمية في الدول النامية تعتمد على مدى توفر الموارد الطبيعية بشكل أساسي.

ويمكن أن نشير هنا إلى أن ارتباط الموارد الطبيعية بالزراعة اكبر من ارتباطه بالصناعة لان الموارد التي تحتاجها الصناعة يمكن أن تعوض عن طريق الاستيراد أو إيجاد بدائل صناعية تعوض عن الطبيعية ، بينما لا يمكن تعويض أو استيراد الموارد الطبيعية التي تحتاجها الزراعة، مثل التربة والمياه والمناخ والعناصر الأخرى.

إن معظم الدول النامية لا تعاني من شحه في الموارد الطبيعية حيث تمتلك قدرا مناسبا منها ، إذ أن معظمها تتوفر فيه أراضي صالحة للزراعة إلا أنها غير مستثمرة بشكل امثل أو أن عملية الاستثمار في المجال الزراعي تعاني من ضعف الكفاءة الإنتاجية للفرد وللدونم نتيجة لاعتماد الأساليب الزراعية المتخلفة، هذا فضلا عن امتلاك اغلب الدول النامية إلى موارد طبيعية أخرى يمكن أن تستثمر اقتصاديا مثل المعادن ومصادر الطاقة المختلفة ، ولكنها تعاني من عدم توفر التكنولوجيا اللازمة ونقص في رأس المال وانخفاض في مستوى القدرات البشرية.

٣- **الموارد البشرية:** إن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها، إذ أن الهدف النهائي لعملية التنمية هو تحقيق الرفاهية والسعادة للإنسان، وهذا يأتي عن طريق رفع المستوى المعاشي نتيجة لارتفاع مستوى دخل الفرد ، أما كون الإنسان وسيلة التنمية فهذا يتأتى من خلال كون التنمية توضع أهدافها وخططها وتعطي ثمارها من خلال النشاط الإنساني. لذا فان الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية

التنمية، وان جميع مقومات التنمية من تراكم رأس المال والنمو السكاني واكتشاف موارد جديدة والتقدم التكنولوجي هو في النتيجة يأتي من دور الطاقات البشرية وجهودها.

إن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد القابلة للاستخدام في إنتاج السلع أو أداء الخدمات النافعة، لذا فان الدول النامية تقع في مشكلة الكم والنوع في مجال الموارد البشرية ، بما يتلاءم مع احتياجات التنمية المختلفة الصناعية والزراعية والخدمية.

ولغرض تقييم أهمية الموارد البشرية يمكن أن نعتمد المؤشرات الآتية:

-عدد السكان الذي يفترض أن يكون متناسباً مع حجم الثروات الطبيعية وهذا يعطي تصور عن قوة العمل وتعطي مؤشر لحجم السوق.

-حجم القوى العاملة، وكم عدد السكان الذين هم في سن العمل وكم عدد السكان النشطين اقتصاديا.

-كم هي نسبة الإناث اللواتي بالإمكان مشاركتهم في الإنتاج.

-حالة التوازن في توزيع السكان البيئي (حضر وريف).

-حالة التوزيع المكاني للسكان في المسرح الجغرافي للبلدان والأقاليم.

-حالة المجتمع ومدى تأثير العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية الأخرى على قوة العمل.

-مستوى التعليم العام والتعليم المهني والتعليم العالي.

٤- **التكنولوجيا:** تعد التكنولوجيا مقومة أساسية ومهمة في عملية التنمية بكافة مجالاتها، ذلك لان استخدام التقنيات الحديثة تلعب دورا هاما في عملية الإنتاج الواسع الزراعي والصناعي والخدمي.

تعرف التكنولوجيا على أنها الجهد النظم الذي يهدف إلى استخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بشكلها الواسع، ومن أهم عناصرها، براءات الاختراع والمعرفة التكنولوجية في المجالات المختلفة.

تبرز أهمية التكنولوجيا في كونها الوسيلة الفعالة التي تحقق القدرة المتاحة من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق الاكتشاف وإضافة مواد جديدة من خلال ابتكار وسائل فعالة وأكثر قدرة على الكشف عما موجود من موارد طبيعية، وتؤدي إلى زيادة الانتفاع من تلك الموارد عن طريق زيادة القيمة الاقتصادية لها، وإنها تؤدي إلى زيادة إنتاجية الموارد الموجودة عن طريق تحقيق الاقتصاد في استخدامها ، واكتشاف طرق إنتاج جديدة تتيح زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وتقليل كلف الإنتاج.

إن التوزيع الجغرافي غير المتكافئ بين الدول النامية والدول المتقدمة، أدى إلى تبعية الدول النامية إلى الدول المتقدمة لاعتمادها في عملية التنمية على التكنولوجيا التي تصدرها لها الدول المتقدمة، ومما يزيد في المشكلة هو إن الدول المتقدمة تعتمد على أساليب متنوعة لاستنزاف قدرات وثروات البلدان المتخلفة والنامية وإعاقة تطورها وعدم السماح لها بامتلاك البيئة المناسبة التي تمكنها من تحقيق التطور التكنولوجي.

. معوقات التنمية:

بدء النمو الاقتصادي في أوربا وأمريكيا الشمالية في أواخر القرن الثامن عشر، عندما بدأت الثورة الصناعية في بريطانيا وامتد تأثيرها إلى أوربا وأمريكيا الشمالية، وفي نهاية القرن التاسع عشر وبدية القرن العشرين انتشرت فوائد النمو الاقتصادي إلى اليابان والاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية . أما البلدان النامية فان الفقر ومستوى المعيشة المنخفض وسوء التغذية كانت الميزة للبلدان في آسيا وإفريقيا وأميركا الجنوبية ، ونتيجة لهذا الوضع حصلت فجوة كبيرة في مستوى المعيشة (Standard of living) بين البلدان التي بدا فيها النمو الاقتصادي المتواصل والبلدان التي لم يبدأ فيها النمو الاقتصادي إلا مؤخراً. (سالم توفيق النجيفي، ١٩٨٨)

السؤال هنا لماذا بدا بعض الدول بالنمو الاقتصادي المتواصل قبل غيرها، أو ما الذي منع الدول النامية من الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي المتواصل؟ وهل أن العوائق التي منعت التنمية الاقتصادية كانت نتيجة للأوضاع الداخلية للبلدان النامية أو أن قوى خارجية هي التي فرضت التخلف؟.

يرى هيرشمان (Hirschman , Albert , 1965) أن العوائق للتنمية الاقتصادية تعرف بأنها غياب الحالة أو الحالات الموجودة في احد البلدان المتقدمة (أي وجود متطلبات التنمية في البلدان المتقدمة وعدم وجودها في البلدان النامية)، لذلك فان عدم وجود تلك المتطلبات يعد مسالة نسبية ومختلفة بين البلدان حتى النامية منها ولذلك يجب النظر إلى تاريخ عدد من البلدان المتقدمة وملاحظة حالات معينة كانت موجودة عندما بدأت التنمية مثل تراكم رأس المال وتوفر المواد الأولية والتعليم والصحة والإصلاح الزراعي وغيرها، ربما عدم توفرها في البلدان النامية كان عائقا أمام التنمية الاقتصادية.

يمكن أن نصنف العوائق للتنمية على أساس الشمول والوضوح بأنها تقع تحت العناوين الآتية:

١- **العوائق الاقتصادية:** إن العوائق الاقتصادية الأكثر شيوعا عند الاقتصاديين هو ما يعرف بالحلقة المفرقة للفقر ومحدودية مدى السوق في البلدان المتخلفة. (سالم توفيق النجيفي، ١٩٨٨)

إن أهم الأسباب المولدة للحلقة المفرغة للفقر هي:

١- المستوى المنخفض لمعدلات الادخار.

٢- زيادة عدد السكان بنسبة اكبر من الزيادة في الإنتاج.

٣- عدم توفر الموارد المستخدمة في تعزيز وتطوير القابلية الإنتاجية في مجال الغذاء والسكن وضروريات الحياة الأخرى.

هنالك عامل اقتصادي آخر هو ما يتعلق بمحدودية ومدى السوق بسبب انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية الأمر الذي

يؤدي إلى ضيق السوق، يضاف إلى ذلك عدم توفر الحد الأدنى من السكان القادرين على أن يشكلوا طلبا على الإنتاج المحلي لبلدانهم، لاسيما وان الإنتاج الزراعي في البلدان النامية يشكل العمود الفقري للاقتصاد ولذي يتوجه عادة نحو الاكتفاء الذاتي وهذا ينجم عنه ضيق اكبر في السوق، ثم إن ضعف قدرة المنتجات الزراعية والصناعية في الدول النامية على منافسة الإنتاج في الدول المتقدمة بسبب نوعية الإنتاج والارتفاع النسبي لأسعار المنتجات في البلدان النامية، وهذا يزيد من مشكلة السوق فيها.

شكل (٢) بالدائرة المفرغة للفقر

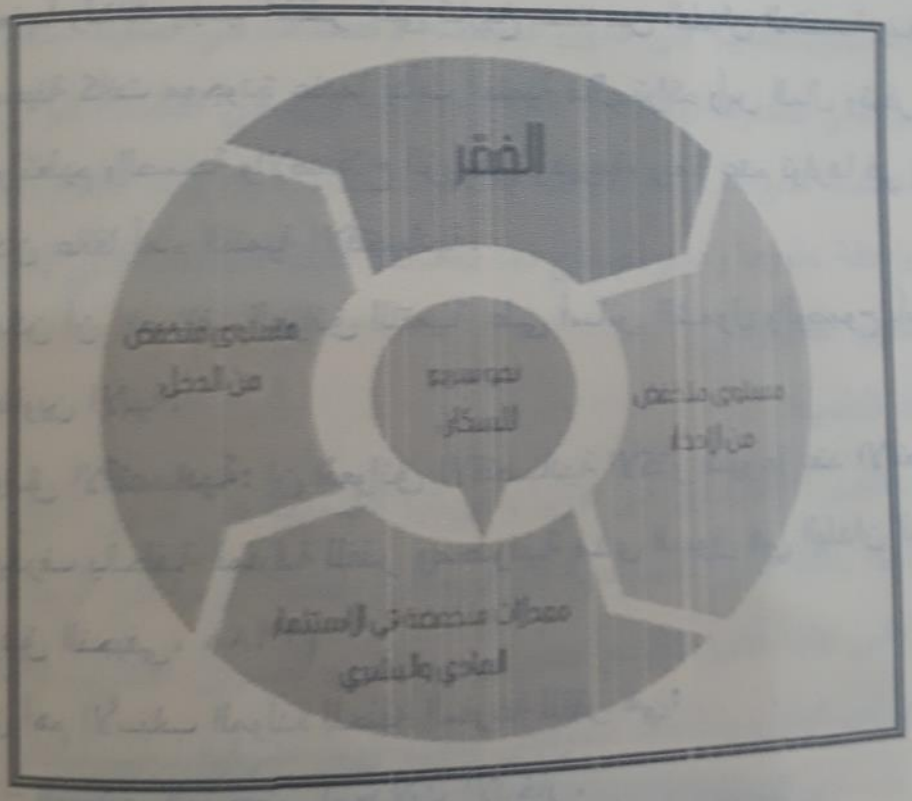

٢- **العوائق السياسية:** وتتمثل في عدم الاستقرار السياسي الذي يؤدي إلى عدم تشجيع أصحاب رؤوس الأموال إلى الاستثمار في البلدان المتخلفة والنامية، كما أن عدم وجود الاستقلال بسبب الاستعمار يجعل تلك الدول أسيرة مصالح الدول المستعمرة، ذلك لان الدول المستعمرة تركز على استثمار محدود في تدريب العمل

وتأهيلة وتوجيه ذلك نحو إنتاج المواد الأولية لغرض التصدير لصالحها، دون الاهتمام بإحداث تغييرات هيكلية للنهوض بتلك البلدان نحو التنمية الحقيقية.

٣- العوائق الاجتماعية: تتمثل العوائق الاجتماعية في:

- الزيادة المستمرة في النمو السكاني مقابل قلة في الإنتاج.
- انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم.
- ضعف ارتباط التعليم بالمجالات الإنتاجية.
- عدم توفر الإمكانيات للتدريب والتأهيل.
- استخدام الطرق البدائية في الإنتاج وسيطرت العادات والتقاليد التي تحدد التطور.
- عدم مشاركة المرأة في العمليات الإنتاجية بسبب القيم الاجتماعية المتخلفة.

شكل (٣) حلقة انخفاض مستوى الصحة

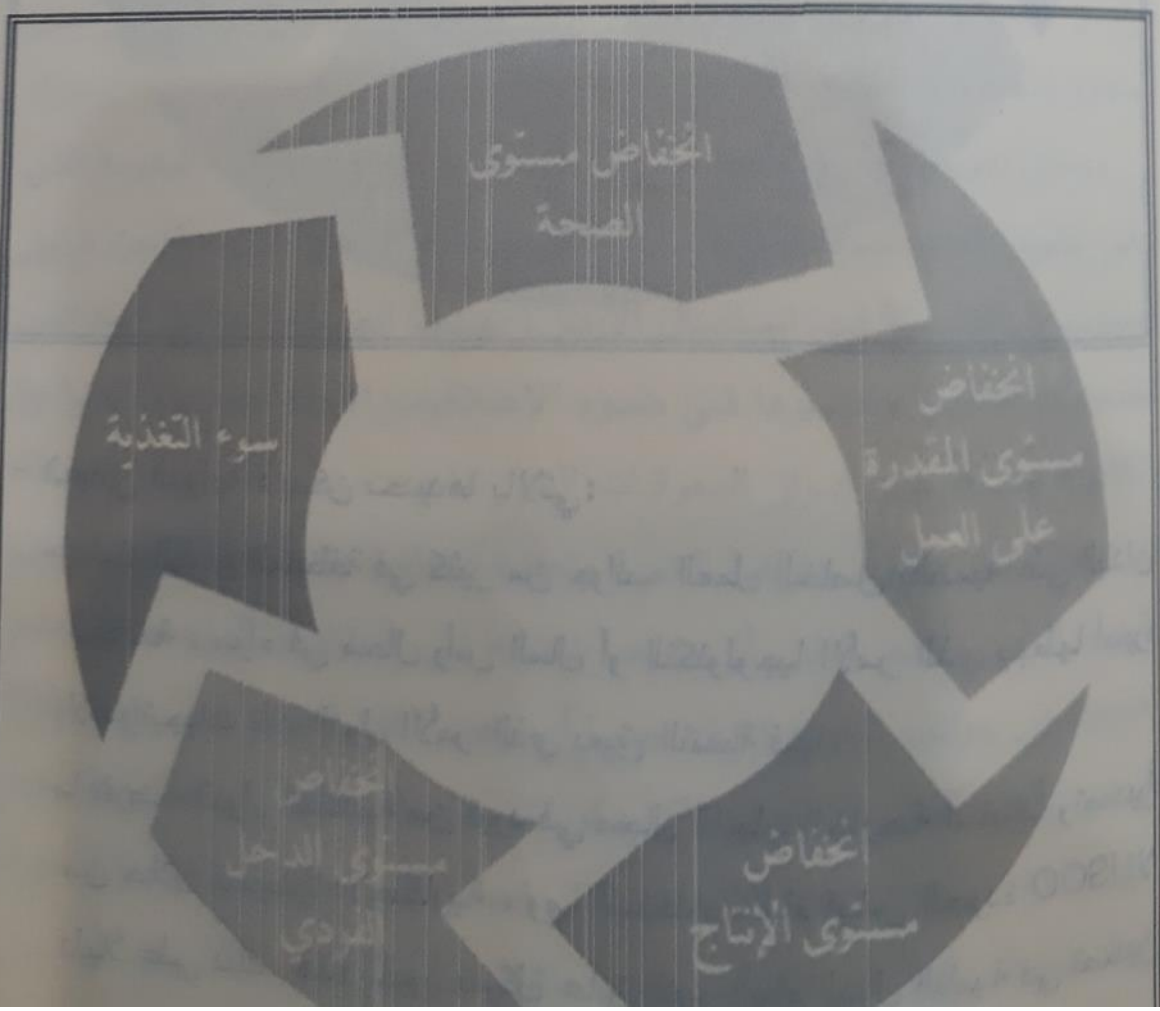

شكل (٤) حلقة

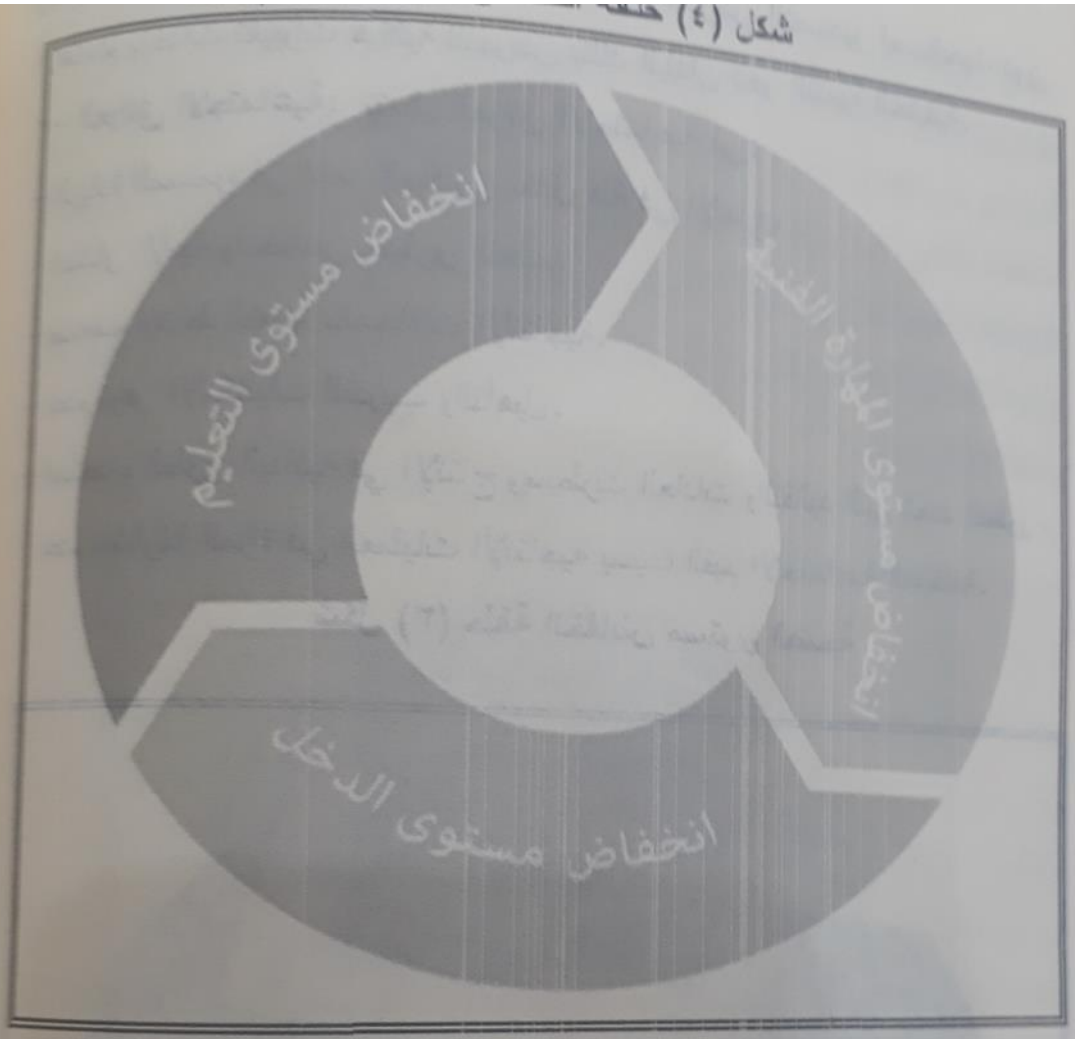

- العوائق الدولية : يمكن تحديدها بالآتي:

-اعتماد البلدان المتخلفة في كثير من جوانب العمل الخاص بالتنمية على البلدان المتقدمة ، سواء في مجال رأس المال أو التكنولوجيا الأمر الذي يجعلها أسيرة لاستراتيجيات تلك الدول الأمر الذي يعيق التنمية فيها.

-ما تفرضه الدول المتقدمة من قيود في مجال التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً من خلال السيطرة الاحتكارية ، وما استخدام نظام قياس الجودة ISOO إلا دليلا على ذلك، هذه القيود تشكل عائق كبير أمام الدول النامية في تصدير إنتاجها وبالتالي عدم انتعاش الاقتصاد فيها.

-ممارسة الدول المتقدمة عملية استنزاف واسعة لثروات وموارد البلدان المتخلفة بالشكل الذي يعيق عملية تنميتها وتطورها.

. مفهوم جغرافية التنمية:

ظلت جغرافية التنمية حقل معرفي فرعي من الجغرافيا الاقتصادية لسنوات طويلة، متأثرة في ذلك بالمفهوم الكمي للتنمية وتفسيرها على كونها تنطوي على عمليات مرتبطة بالتنمية الاقتصادية أما وقد أصبحت التنمية عمليات متعددة الجوانب واتجهت من الكم إلى الإنسان فقد أصبحت جغرافية التنمية فرعاً أصيلاً من فروع الجغرافية البشرية. وإنها أحد الموضوعات الديناميكية في علم الجغرافيا وذلك لكونها تظهر أنماط التفاعل بين الإنسان وبيئته، وتسعى إلى إبراز التباين الجغرافي بين مستويات التنمية على سطح الأرض والناجمة عن تركيز التنمية في مناطق وأقاليم دون أخرى أو قطاع دون آخر من السكان.(محمد جواد شبع،٢٠١١).

ويمكن تعريف جغرافية التنمية على إنها احد فروع الجغرافية البشرية التي تعني بتنوع وتعدّد أنماط نوعية الحياة على سطح الأرض والناجمة عن تباين الممارسات البشرية في استعمال الأرض، بهدف إيضاح التباين الجغرافي لمستويات التنمية وتفسيرها في ضوء الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فضلاً عن إبراز المعوقات التي تواجه سبل التنمية المتواصلة ومواجهتها. فإن مفهوم جغرافية التنمية متعددة الجوانب يشمل ديناميكية الأرض والحياة البشرية وقد يقتفي أثرها بما تحدثه في المكان وتقليل صور عدم المساواة في جوانب الحياة كافة. حينما أصبحت التنمية تفهم على إنها نتيجة لتوسيع خيارات البشر لتتضمن بذلك مكونات سياسية وثقافية واجتماعية، تترتب على هذه الاتجاهات تعدد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها جغرافية التنمية وممكن إجمالها فيما يأتي:(شرف محمد عاشور، ٢٠٠٨).

١- الوقوف على الواقع التنموي للمناطق والأقاليم المختلفة وإظهار التباينات الجغرافية ما بينها.

٢- معرفة العوامل والعمليات الكامنة وراء ما يرصد من ظاهرات تنموية وتحليلها من خلال الاستقصاء العلمي للعلاقات المكانية المتبادلة بين المجتمعين الطبيعية والبشرية، وتقديم التفسيرات العلمية لتباين الظاهرات على مستوى المناطق والأقاليم المختلفة، لتحديد التوجهات المستقبلية المناسبة.

٣- التوصل إلى إنموذج تنموي مناسب (ستراتيجية تنموية مناسبة) لكل إقليم وهذا الهدف يمثل غاية أهداف جغرافية التنمية، وتصبح غايته المنشودة تحسين نوعية الحياة وتغير مستويات المعيشة والقضاء على الفقر المدقع والجوع وتوفير خدمات التعليم والصحة والقضاء على البطالة من خلال توفير فرص العمل ودعم الأنشطة الاقتصادية للنهوض بواقع المناطق والأقاليم.

العلاقة بين الجغرافية والتنمية والتخطيط الإقليمي:

إن العلاقة بين الجغرافية والتنمية علاقة جدلية، لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، كون التنمية وان اختلف المهتمون في تحديد مفهومها فأنهم لا يختلفون في أنها تعتمد على أربعة مرتكزات أساسية وهي رأس المال والموارد الطبيعية والموارد البشرية والتكنولوجيا.

إن المسرح الجغرافي لحركة رأس المال والتكنولوجيا يكمن في الموارد الطبيعية والبشرية، وبما أن الجغرافيا معنية في دراسة العلاقة بين الأرض والإنسان وما ينتج عن هذه العلاقة والتأثير المباشر وغير المباشر المتبادل بينهما من نشاطات اقتصادية واجتماعية وما يتعلق بهما من نشاطات إنسانية في مجال الفكر والعلم والسياسة والثقافة، فان نتائجها تنعكس على مدى تراكم رأس المال ومدى توفر أساسيات التكنولوجيا.

وإذا كانت التنمية بمفهومها الحديث تعتمد أساساً على التخطيط سواء كان على مستوى البلد أو الإقليم فان الجغرافيا هي المجال العلمي الذي يمتلك

الإقليم أو الظاهرة الجغرافية سواء كانت طبيعية أو بشرية أو اقتصادية في حالتها القائمة ويفسر كيف وصلت تلك الظاهرة إلى ما هي عليه وعبر أية سلسلة من التطورات، والتخطيط ينطلق من واقع الظاهرة ويقرر الشكل المستقبلي الذي ستكون عليه سواء كان الأمر يتعلق بحالة إقليم معين في مجال معين أو بحالة ظاهرة محددة يراد لها مستقبل أفضل وتكون في حالة أحسن، إذ من المعلوم أن هناك علاقة بين الخبرة الجغرافية التطبيقية وفن التخطيط لحساب التنمية وما يمكن أن تقدمه الخبرة الجغرافية لكي تدعم الخطة التي تهدف إلى إحداث تنمية من خلال ما يقدمه الجغرافي من خلفية علمية في مجال الكشف عن إمكانات ومعوقات التنمية.

إن القرارات التخطيطية التي تهدف إلى التنمية الشاملة أو التنمية على مستوى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية عندما تطبق على الأرض على شكل مشاريع زراعية أو صناعية أو ما يتعلق بالتنمية البشرية وفي مجال الخدمات بكافة أشكالها تصبح بطبيعة الحال ظواهر جغرافية تختلف عما كانت عليه قبل العمليات التنموية. ومن هنا يأتي مفهوم جغرافية التنمية على أنها تعني بدراسة الظواهر الجغرافية والكشف عن الإمكانات والمعوقات للتنمية ثم دراسة الظواهر التي تتحقق نتيجة لعمليات التنمية وما ينتج عنها من إعادة توزيع للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية ثم دراسة العلاقات المكانية والوظيفية بين تلك الظواهر. (محمد سلمان النبلسي والموسى، فواز احمد، ٢٠٠٩).

محاضرة مادة التنمية **٢٠٢١/٣/٣**

مؤشرات التنمية

اولا: المؤشرات الاقتصادية

هناك عدة مؤشرات التي يمكن من خلالها قياس المستويات التنمية الاقتصادية ومن أكثرها شيوعا هي:

١-نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي

يمثل الدخل القومي الإجمالي أحد المقاييس الرئيسية التي تستخدم لقياس إجمالي القيمة المضافة من المصادر المحلية والأجنبية من قبل كل المنتجين المقيمين والدخل القومي الاجمالي هو حاصل جامع الناتج المحلي الاجمالي و صافي إيرادات الدخل الأولي من المصادر الخارجية.

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي احد المؤشرات المهمة الناجمة عن المقياس العريض فهو محصلة قسمة إجمالي الدخل القومي ما على عدد سكانها في منتصف العام ويستخدم البنك الدولي مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لتصنيف دول العالم الى فئات وتحديد البلدان الأكثر احتياجا للمساعدات والقروض

٢- نسبة العاملين بالأنشطة الأولية

ان انتقال العمال من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي والخدمات من الأسباب الرئيسة للنمو الاقتصادي وارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل ان تركز العمالة في قطاع الحرف الأولية يعني نمط اقتصادي معاشي في المقام الأول اذ يظل معظم هؤلاء العمال يقضون أيامهم في إنتاج الغذاء من أجل البقاء وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض نسبة العاملين بالحرف الأولية يشير الى ان قليل من المزارعين يستطع إنتاج ما يكفيهم ويكفي احتياجات باقي السكان من الغذاء

ولا يعني ما تقدم تجاهل أثر الأنشطة الأولية في الاقتصاد القومي والتنمية بل هي دعوة للتأمل والبحث عن فرص و مجالات اخرى تسهم في تحقيق التنمية الشاملة وذلك من خلال تطوير وسائل الإنتاج الزراعي وخلق مزيد من فرص العمل في قطاعات اخرى يصبح لها مردود ايجابي في الدخل القومي.

٣- نسبة صادرات السلع المصنعة والتقنيات الراقية

تشمل السلع المصنعة كل المنتجات الصناعية المرتبطة بالمواد الكيميائية و الآلات والمعدات وكافة السلع الصناعية الأساسية مثل المنسوجات والملابس والمتنوعة مثل الأغذية والمشروبات ويقصد بالتقنيات الراقية المنتجات ذات الكثافة العالية من البحث والتطوير وتشمل المنتجات المتعلقة بمجالات الفضاء والكمبيوتر والأدوية والأجهزة العلمية والآلات الكهربائية ان الدول المتقدمة قطعت شوطا كبيرا في مضمار التنمية ما هي التي ترتفع بها نسبة صادرات السلع المصنعة والتقنيات الراقية من إجمالي صادرات السلع المختلفة او بمعنى اخر فان نسبة الصادرات من السلع الصناعية والتقنية تعكس الإنتاج وطبيعته والتقنية ومستواها والاستهلاك في المجتمع و جميعها انعكاس صادق للفكر التقني السائد كما أنها تعطي مؤشر على قدرات في الإنتاج والابتكار والمنافسة في الأسواق العالمية

٤- الأمن الاقتصادي

يمثل الأمن الاقتصادي الأبعاد المهمة للتنمية الاقتصادية ويقصد به قدرة إدارة النظام الاقتصادي تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات المختلفة لسكان الدولة ويتوقف تحقيق الامن الاقتصادي على عدة عوامل أبرزها الاعتماد على قطاعات اقتصادية استراتيجية متنوعة الامر الذي يؤدي الى نشوء سلسله واضحه من اقتصاديات السياسية الوطنية والذي يهدف الى ترسيخ ودعم الرفاهية الوطنية. تحقيق الامن الاقتصادي يساعد على القضاء على المجاعات والحيلولة دونه وقوعها هي وغيرها من الكوارث الاقتصادية كما انه لا يرتبط بالأبعاد الاقتصادية فقط بل يتعداها

الى نظام الحكم السائد في الحكومات الديمقراطية تسعى بخطى حثيثة للنهوض بتدابير تسهم في تحقيق الامن الاقتصادي من اجل تجنب المجاعات وغيرها من الكوارث

مجال الزراعة.

ثانياً: المؤشرات الديموغرافية:

نعيش فى عالم يحظى بتناقصات ديموغرافية عديدة بين كافة البلدان، هى فى النهاية محصلة لمجموعة من المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية التى سادت خلال القرن الماضى، كما أنها تعكس جزء مهم من واقع التنمية ومستقبلها. وعلى الرغم من أن هناك وجهات نظر متباينة حول العلاقة بين التنمية والخصائص الديموغرافية – إذ يرى البعض أن التنمية أفضل سبيل لتغير الخصائص الديموغرافية والارتقاء بها، ويقابل ذلك وجهة نظر أخرى مبينة على أن تغير الخصائص الديموغرافية هو شرط ضرورى للتنمية وليس نتيجة لها – فإن العرض التحليلى لبعض الخصائص الديموغرافية للبلدان المتقدمة والناميه يعطى مؤشرات واضحة عن واقع التنمية ومستقبلها، ومن هنا تأتى أهميتها.

١- النمو السكاني:

إن الديموغرافيين فى نظر العديد من الباحثين، هم من ذوى السمعة المتقلبة. فقد كانت مسألة الإنفجار السكانى مصدراً للقلق منذ ثلاثة عقود مضت، ومع هذا، أصبحت مؤخراً مسألة تناقص عدد السكان مثاراً للاهتمام والقلق ودعى ذلك إلى طرح تساؤل: أى من الحالتين سيسود فى المستقبل هل زيادة عدد السكان أم نقص عدد السكان؟

٢- معدل المواليد

ترتفع معدلات الزيادة الطبيعية فى الدول النامية بسبب ارتفاع معدلات المواليد الخام. فمعدل المواليد الخام السنوى يزيد عن ٤٠ فى الألف فى العديد من الدول النامية بالمقارنة بأقل من ١٥ فى الألف فى الدول المتقدمة، و الثابت أن معدلات الخصوبة تتباين وفقاً لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان والتى تتأثر بدورها بالقيم الحضارية والثقافية السائدة فى المجتمعات المختلفة.

وعلى الرغم من أن أغلب الديمغرافيين متفقون على أن الخصوبة تنخفض اليوم أكثر من ذى قبل. والساحة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التى تؤثر على مستويات الخصوبة تتغير الآن بسرعة ، إلا أن التحول إلى معدلات خصوبة منخفضة لا يمكن أن يكون أمراً مسلماً به. فالاستقرار عند المسار المنخفض للسكان يعتمد على التزام متجدد من جانب المجتمع بالحفاظ على الاتجاه لأطفال أقل لكل زوجين.

جدول (٧) التباين الجغرافي لمعدل المواليد في بعض بلدان العالم عام ٢٠٠٦

(مولود / ألف نسمة)

دول متقدمة	معدل المواليد	دول صناعية حديثة	معدل المواليد	دول نامية	معدل المواليد
الولايات المتحدة الامريكية	١٣	كوريا الجنوبية	١٠	سوريا	٢٨
السويد	١١	تايوان	١٠	مصر	٣٦
اليابان	٩	سنغافورة	١٠	باكستان	٣٤
المملكة المتحدة	١٢	الصين	١٢	اليمن	٤٣
المانيا	٩	الهند	٢٥	الكونغو	٤٤
فرنسا	١٣	البرازيل	٢٣	توجو	٣٨
النرويج	١٢	الارجنتين	١٨	أوغندا	٤٧
استراليا	١٣	اليونان	٩	نيجيريا	٤٢
سويسرا	١٠	مقدونيا(يوغوسلافيا السابقة)	١٤	الكونغو الديمقراطية	٤٦
كندا	١١	المكسيك	٢٣	غينيا بساو	٥٠

World Fact book 2006

والنظرة إلى بيانات الجدول رقم (٧) تعكس أن معظم الدول النامية مازالت غير قادرة على السيطرة على مقدراتها الإنجابية والتحول بسرعة إلى الأسرة الصغيرة، وتشهد ما ينتج من إنتشار الأمراض والجوع أو التفكك الاجتماعى، مما يقود إلى ارتفاع معدل الوفيات. فى حين أن الدول حديثة التصنيع شهدت انخفاضاً ملحوظاً فى معدل المواليد والذى ارتبط بإرتفاع المستوى الاقتصادى والاجتماعى الناجم عن اتباع خطط تنموية طموحة.

وقد أوضحت عقود من الجهود المساعدة للسكان فى جميع أنحاء العالم، أن انخفاض الخصوبة عملية دينامية ذات قوى متعددة تعمل كسبب ونتيجة ، فزيادة المتاح من وسائل تنظيم الأسرة والوعى بها وتحسن معدلات القراءة والكتابة وخفض وفيات الأطفال، ومستقبل اقتصادى أفضل تؤدى جميعها إلى انخفاض فى الخصوبة وانخفاضات الخصوبة بدورها تقوى هذه العوامل فى حلقات ذات مردود إيجابى تظهر نتائجة على التنمية.

والتحول إلى معدلات خصوبة أكثر انخفاضاً يدعمه تغيير النظرة إلى التركيب الجنسى للمجتمع، بأن يقدم للمرأة نفس الفرص التعليمية والسياسية والاقتصادية المتاحة للرجل. وفى جميع المجتمعات التى يتاح للمرأة تعليم متقدم يلاحظ إنخفاض عدد أطفالها. وعادة ما تؤجل المرأة الزواج وإنجاب الأطفال لرغبتها فى اكمال دراستها الرسمية ويترتب على ذلك خفض عدد ما يمكن أن تلده من أطفال. وبيانات الجدول رقم (٨) توضح تباين معدل الخصوبة الإجمالى(١) لمجموعة من بلدان العالم ذات المستويات التنموية المختلفة ، والملاحظ على توزيع الخصوبة الكلية أن هناك ثلاثة أنماط يعبر كل منها على نمط تنمية مختلف عن الآخر، فالأول يعكس مستويات تنمية متقدمة يرتفع فيه المستوى الاقتصادى والاجتماعى للسكان، علاوة على التقدم الحضارى ويصاحب هذا النمط انخفاض معدلات الخصوبة الكلية

---

(١) معدل الخصوبة الإجمالى : عدد الأطفال المتوقع أن تلدهم كل أمرأة خلال فترة قدرتها على الانجاب(١٥-٤٩).

دول متقدمة	معدل الخصوبة الاجمالي	دول صناعية حديثة	معدل الخصوبة الاجمالي	دول نامية	معدل الخصوبة الاجمالي
الولايات المتحدة الامريكية	٢,٠	كوريا الجنوبية	١,٢	سوريا	٣,٥
السويد	١,٦	تايوان	١,٤	مصر	٣,٣
اليابان	١,٣	المكسيك	٢,٤	باكستان	٤,٣
المملكة المتحدة	١,٧	البرازيل	٢,٣	اليمن	٦,٣
المانيا	١,٣	الارجنتين	٢,٤	الكونغو	٦,٣
فرنسا	١,٩	الصين	١,٧	توجو	٥,٤
النرويج	١,٨	الهند	٣,١	أوغندا	٧,١
كندا	١,٥	سنغافورة	١,٤	نيجيريا	٥,٨
استراليا	١,٧	اليونان	١,٣	الكونغو الديمقراطية	٦,٢
سويسرا	١,٤	مقدونيا (يوغوسلافيا السابقة)	١,٥	غينيا بساو	٧,١
				النيجر	٨,٠

تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥: ص ٢٣٢، ٢٣٥ .

إلى أدنى مستوياتها، أما النمط الثانى فتمثلة الدول حديثة التصنيع وهو نمط يعيش حالة وسط بين دول العالم المتقدم ودول العالم النامى وإن كانت معظم دولة أقرب إلى نمط التقدم ، إذ تتشابة بعض دول هذا النمط مع دول النمط السابق من حيث مستويات الخصوبة الكلية، ويرتبط هذا الانخفاض فى الخصوبة بتقدم حضارى لسكانها يفوق كثيراً الدول النامية. وأخيراً تأتى الدول النامية بمستويات خصوبة كلية مرتفعة وإن تباين معدل الخصوبة الكلية بين دول هذا النمط وقد سجلت أعلى المعدلات فى دول أفريقيا جنوب الصحراء كما يتضح من الشكل(٦).

وعلى هذا الأساس يصبح الاعتماد على معدل المواليد للوصول إلى نتيجة مؤداها ، أن برامج قوية لتنظيم الأسرة وخطط تنموية طموحة تهدف لإجراء اصلاحات اجتماعية واقتصادية يمكنها أن تسهم فى خفض معدل الخصوبة. وبذلك يصبح معدل المواليد أحد المؤشرات الديمغرافية الرئيسية للتعرف على مستوى التنمية.

٣- معدل وفيات الرضع:

فى عام ٢٠٠٠ قامت الأمم المتحدة بصياغة ثمانية أهداف أساسية لمشروع الألفية للتنمية وجاء الهدف الرابع تحت عنوان « تقليل معدل الوفيات بين الأطفال» ومن المفيد فى هذا السياق أن نتعرف على معدل وفيات الأطفال الرضع على مستوى العالم. فهو أحد المؤشرات المهمة التى نحكم بها على تحسن الخدمات العامة فى مجال رعاية الصحة والتغذية والمؤسسات الاجتماعية المختلفة، وجميعها مرآة صادقة لمراحل التنمية التى مرت بها الدول ، التى تتجلى فى مدى الاهتمام والعناية بالمولود قبل ولادته وخلال السنة الأولى من عمره.

وتشير بيانات عام ٢٠٠٦ إلى تفاوت معدل وفيات الأطفال الذين يقل عمرهم عن سنة من مكان لآخر، مما يعكس الاختلاف فى درجات التقدم والتنمية. ففى بلدان العالم المتقدم انخفضت المعدلات بصورة واضحة لتصل إلى أدنى مستوى(٥ فى الألف)، فى حين يرتفع هذا المعدل فى دول العالم النامى ليصل إلى (٦٠ فى الألف). وعلى مستوى التوزيع الجغرافى لمعدلات فيات الرضع بين أقاليم العالم المختلفة، تأتى دول أفريقيا جنوب الصحراء فى مقدمة أقاليم العالم بمعدل وفيات بلغ (١٠٥ طفل لكل ١٠٠٠ طفل حى) ، تلتها دول جنوب آسيا (٦٦ فى الآلف) ثم دول الشرق الأوسط (٤٨ فى الألف) ، يليها دول شرق آسيا والمحيط الهادى(٣١ فى الآلف) ثم دول أمريكا اللاتينية (٢٧ فى الآلف) يليها دول وسط.أوروبا وشرقها(٢٠ فى الألف)، وأخيراً تأتى دول منظمة التعاون والإنماء الاقتصادى(١١ فى الألف).

من الدخل إلى أدنى مستوياته، على حين أن المعدلات المنخفضة ترتبط بالدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع.

٤- نسبة صغار السن:

يعكس التفاوت فى نسبة أعدا صغار السن مستوى الخصوبة السائد، فانخفاض الخصوبة يؤدى إلى انخفاض أعداد السكان الأصغر سناً، ففى الدول النامية حيث يتزايد السكان بسرعة، تصبح كل مجموعة ميلاد جديدة أكبر من سالفتها، ويشبه المجتمع السكانى هرماً ضخم القاعدة. أما فى الدول المتقدمة حيث تكون الخصوبة منخفضة وارتفاع أمد الحياة، فإن الهرم السكانى يشبه عموداً سوف يصبح أكثر تكاثفاً عند قمته فى النصف قرن القادم – ويتضح ذلك من مقارنة الهرم السكانى لكل من كينيا والسويد، فى الشكل رقم (٧) – وهو دليل قاطع على النجاح المحقق فى مجال السيطرة التقنية على بعض نواحى الحياة والموت، كما أن ذلك دليلاً على انخفاض معدل النمو السكانى فى الدول المتقدمة، وأن الخصوبة فى الدول النامية مازالت أعلى.

ودراسة الشكل رقم (٨) تبين أن نسبة السكان صغار السن (أقل من ١٥ سنة) من مجموع السكان تتباين على مستوى دول العالم، وذلك تبعاً لتباين المراحل الديموغرافية التى تمر بها شعوب الأرض. ففى بلدان العالم النامى والتى تمر معظمها بمرحلة التزايد السكانى المبكر ترتفع نسبة صغار السن لتقترب من نصف حجم المجتمع. فى حين تنخفض إلى ما يقرب من الثلث فى المجتمعات التى تمر بالمرحلة الديموغرافية الانتقالية – بين التزايد والاستقرار–، وعلى النقيض من ذلك فقد تمكنت المجتمعات المتقدمة من الوصول إلى مرحلة الاستقراء الديموغرافى لتنخفض بها نسبة صغار السن إلى أقل من خمس حجم السكان، يؤكد ذلك بيانات الجدول رقم(١٠).

إن ارتفاع نسبة صغار السن – وهم فئة غير منتجة– يعنى ارتفاع عبء الإعالة، ومزيد من الجهود والنفقات التى ترصدها الدولة من أجل توفير احتياجات

جدول (١٠) نسبة السكان صغار السن (أقل من ١٥ سنة) في بعض دول العالم عام ٢٠٠٦
(٪ من مجموع السكان)

الدولة	النسبة	الدولة	النسبة
النرويج	١٩	مقدونيا (يوغوسلافيا سابقا)	٢٠
السويد	١٧	ماليزيا	٣٣
سويسرا	١٧	البرازيل	٢٨
كندا	١٨	فنزويلا	٣٢
الولايات المتحدة الامريكية	٢١	الصين	٢٢
اليابان	١٤	تونس	٢٧
المملكة المتحدة	١٨	إيران	٣١
فرنسا	١٨	مصر	٣٤
المانيا	١٤	الكونغو	٤٧
استراليا	٢٠	غينيا بساو	٤٧
سنغافورة	٢٠	اليمن	٤٧
كوريا الجنوبية	١٩,٥	النيجر	٤٩
الارجنتين	٢٧	أوغندا	٥٠
المكسيك	٣٢		

World Fact Book, 2006.

هؤلاء السكان من غذاء وملبس ورعاية صحية وتعليم وغيرها من الخدمات، وكل ذلك ينعكس بظلاله على الجهود المبذولة للتنمية، بل أحياناً يؤدى إلى تشتتها وتخبط السياسات التنموية لاسيما وأن معظم هذه البلدان لم تحقق بعد قدراً كبيراً من التطور الاقتصادى والاجتماعى، بل إن دولاً عديدة منها مازالت تقبع فى دائرة الفقر والتخلف.

والسؤال: هل يمكن الاستفادة من ارتفاع نسبة صغار السن لتصبح أحد ركائز التنمية فى المستقبل؟

تتوقف الإجابة على هذا التساؤل على معرفة:

١- مستوى الخصوبة واتجاهاته نحو التغير.

٢- اتجاهات التنمية والرعاية الصحية والتعليمية لصغار السن.

٣- الحكومات ، مدى إيمانها بأهمية التنمية والاستثمار فى البشر ،.

إذا كانت الإجابة على تلك التساؤلات ايجابية فما هو الجديد الذى سيطرأ ، ويحفز على تحسين الأداء التنموى، ربما يكون الجديد هو أن البلدان التى تميزت باتساع قاعدة هرمها السكانى مقبلة على تغيير فى التركيبة العمرية للسكان حيث إن الفئة العمرية (أقل من ١٥ سنة) والتى تهيمن على التركيب العمرى للسكان تتجه نحو الانخفاض فاسحة المجال أمام فئة أخرى هى فئة السكان فى سن العمل بالتزايد، ونتيجة لهذا التغير يصبح أمام البلدان فرصة جديدة يتحتم اغتنامها فى بناء اقتصادياتها وخلق قاعدة إنتاجية مدخلها التغيرات الديموغرافية، حيث سترتفع نسبة السكان فى سن العمل، ومن ثم ينخفض معدل الإعالة. ويتيح ذلك مجال لزيادة الادخار والاستثمار من ناحية، وإلى إنحسار الفجوة بين حصة الفرد من الدخل وحصة العامل من الناتج من ناحية ثانية.

٥- أمد الحياة:

مر العالم بتحولات ديموغرافية عديدة خلال القرن العشرين، فقد ارتفع متوسط العمر من ٣٠ سنة تقريباً فى بداية القرن العشرين إلى أكثر من ٦٥ سنة فى أوائل القرن الحادى والعشرين، ويعكس ذلك التحسن فى فرص البقاء ويمثل ذلك أحد ثمار التقدم الذى أحرز فى مجالات مختلفة أبرزها : مجال الصحة والرعاية الاجتماعية والغذاء .

ويقصد بأمد الحياة(توقعات الحياة عند الميلاد) عدد السنوات المتوقع أن يعيشها الطفل المولود حديثاً فى حالة بقاء أنماط الوفيات السائدة فى وقت ميلادة على حالها طوال حياة الطفل. وما من شك فى أن هذا المؤشر يحمل بين جوانبه أمور عديدة، فهو يعكس ما يتعرض له الفرد من مؤثرات مختلفة داخل المجتمع منذ الحمل، حتى الوفاه ، فالرعاية الصحية والغذاء الذى يحصل عليه والبيئة التى يحيا بداخلها والمسكن والتعليم وطبيعة العمل والدخل والضغوط الاجتماعية والنفسية التى يتعرض لها، جميعها يؤثر على إحتمالات البقاء على قيد الحياة.

جدول (١١) متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في نماذج مختارة من دول العالم عام ٢٠٠٦

الدولة	العمر المتوقع	الدولة	العمر المتوقع	الدولة	العمر المتوقع
النرويج	٧٩,٤	المكسيك	٧٥,١	اليمن	٦٠,٦
استراليا	٨٠,٣	كوريا	٧٧,٣	جزر القمر	٦٣,٢
كندا	٧٨,٥	كوستاريكا	٧٨,٢	جنوب افريقيا	٤٨,٤
السويد	٨٠,٢	ليبيا	٧٣,٦	الكونغو	٥٢,٠
سويسرا	٨٠,٥	ماليزيا	٧٣,٢	السودان	٥٦,٤
الولايات المتحدة	٧٧,٤	البرازيل	٧٠,٥	أوغندا	٤٧,٣
اليابان	٨٢,٠	فنزويلا	٧٢,٩	زيمبابوي	٣٦,٩
المملكة المتحدة	٧٨,٤	الفلبين	٧٠,٤	الكاميرون	٤٥,٨
فرنسا	٧٩,٥	الصين	٧١,٦	موريتانيا	٥٢,٧
المانيا	٧٨,٧	تونس	٧٣,٣	نيجيريا	٤٣,٤
سنغافورة	٧٨,٧	تركيا	٦٨,٧	روندا	٤٣,٩
كوريا الجنوبية	٧٧,٠	مقدونيا	٧٣,٨	أنجولا	٤٠,٨
الارجنتين	٧٤,٥	سوريا	٧٣,٣	زامبيا	٣٧,٥
شيلي	٧٧,٩	مصر	٦٩,٨	ملاوي	٣٩,٧
الامارات العربية	٧٨,٠	جزر الهند	٦٣,٣	غينيا بساو	٤٤,٧
البحرين	٧٤,٣	كمبوديا	٥٦,٢	تشاد	٤٣,٦
الكويت	٧٦,٩	باكستان	٦٣,٠	النيجر	٤٤,٤
السعودية	٧١,٨	بنجلاديش	٦٢,٨	سيراليون	٤٠,٨

World Fact-Book, 2006.

وتشير متوسطات توقعات الحياة على مستوى العالم إلى أن الدول المتقدمة سجلت أعلى متوسطات توقعات الحياة (٧٨,٩ عاما)، فى حين أن البلدان النامية سجلت متوسط بلغ (٦٥ عاما)، وسجلت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء أدنى المتوسطات (٤٦ عاما)، تلاها دول جنوب آسيا (٦٣,٤ عاما)، ثم الشرق الأوسط

(٦٧عاماً)، ثم دول وسط أوروبا وشوقها (٦٨,١ عاماً)، فدول شرق آسيا (٧٠,٥ عاماً) وأخيراً دول أمريكا اللاتينية بمتوسط (٧١,٩ عاماً).

وبيانات الجدول (١١) والشكل (٩) يوضحان التفاوت الكبير على مستوى دول العالم من حيث توقعات الحياة، إذ سجلت أعلى المتوسطات فى اليابان (٨٢ عاماً) وأدناها فى زيمبابوى (٣٦,٩ عاماً)، أى أن توقعات الحياة للفرد اليابانى تعادل توقعات الحياة للفرد فى زيمبابوى بما يقرب من مرتين وربع المرة. وعلى ذلك يتضح أن العلاقة واضحة بين التقدم (التنمية) أو التخلف وتوقعات الحياة، فالفقراء جداً غالباً ما يموتوا مبكرين، ولذا فهم أقل قدرة على الإسهام فى التنمية لبلدانهم.

ثالثاً: المؤشرات الإجتماعية:

التنمية لا تتعلق فقط بالثروة ولا حتى بالأهداف الرقمية التى ينبغى أن تتحقق مع مالها من أهمية. وإنما تتعلق أيضاً بالبشر واحتياجاتهم الاجتماعية، لاسيما الخدمات الأساسية (تعليم، صحة، مياه، صرف صحى....). وإذا كان الاقتصاديون قد درجوا على اعتبار أن التزايد فى دخل الفرد يعبر بصورة طيبة عن الخصائص الأخرى للتنمية. ولكن وجه الضعف فى استخدام نمو الدخل باعتباره مؤشراً يكمن فى أنه قد يخفى وراءه التغييرات الحقيقية فى حالة الرفاهية الاجتماعية بالنسبة لمجموعات كبيرة من السكان الفقراء. والاحصاءات الخاصة بنمو الدخل لا تعكس التحسينات فى تلبية الحاجات الأساسية (غذاء، تعليم، صحة، المساواة فى الفرص والحريات المدنية....).

إن تلبيه الاحتياجات الأساسية هى جزء هام من التنمية، لذا توجه الدول الغنية جزء من ثرواتها لانشاء المؤسسات الخدمية المختلفة، ونتيجة لذلك تتمتع شعوبها بتعليم ورعاية ووقاية صحية أفضل ، فالأطفال يصبحون أكثر حظاً فى البقاء، والبالغين يصبحون أكثر سعادة لأنهم يعيشون طويلاً، فى ظل هذا التحول إلى

الأفضل يستطيع السكان زيادة الانتاجية، وتحقيق مزيد من التنمية. من هنا تأتى أهمية المؤشرات الاجتماعية، فهى تسعى لمعالجه أوجه النقص فى المؤشرات سالفة الذكر، كما أنها تعبر عن وقائع وتغيرات اجتماعية واقتصادية وتضم طيفاً واسعاً من القضايا الاجتماعية، وتعكس جانب مهم من الغايات والوسائل .

١- نوعية الغذاء:

استمرار حالة الجوع واسعة النطاق فى عالم يتوافر فيه قدر غير مسبوق من الرخاء، يعد أسوأ أحداث العصر الراهن، فالمجاعات تداهم الكثير من بلدان العالم بقسوة، مثيرة شراسة تفوق ضراوة الغضب عشرات المرات؛ زد على ذلك أن الجوع الشامل المتوطن يتسبب فى بؤس عظيم ترزح تحته أنحاء كثيرة من العالم. فهو يصيب الملايين بالضعف، ويقتل أعداد غفيرة منهم بإنتظام تثبيته الإحصاءات . وإن ما يجعل هذا الجوع المستشرى أكثر من مأساة أو تراجيديا، هو طريقنا فى قبوله والتسامح معه وكأنه جزء من طبيعة العالم الحديث، وكأننا نعيش تراجيديا هى القدر ولا سبيل لاتقائها.

وليست مشكلات الجوع ونقص الغذاء والمجاعات المظهر الوحيد لمشكلات سوء التغذية، بل إن نوعية الغذاء الذى يحصل عليه الفرد أحد المظاهر المهمة للأمن الغذائى للفرد وبناء جسماً قوياً للإنسان. فلكى يحافظ الإنسان على مستوى نشاطه الطبيعى فإنه يحتاج إلى ٢٣٦٠ سعر حرارى يومياً ليقوم الجسم بوظائفه الحيوية(منظمة الأغذية والزراعة FAO) ، وطبيعى أن الخلل وعدم التوازن الغذائى يؤدى إلى ظهور أمراض عدة أبرزها تأخر النمو والضعف العام وفقر الدم وضعف النظر.....

وقد سأل صحفى بجريدة «نيويورك تايمز عام ١٩٩٣، أحد المزارعين الصينين عما إذا كانت ظروف المعيشة قد تحسنت فرد قائلاً «لقد أصبحت الحياة أفضل بوجه عام. فأسرتى تأكل اللحوم ربما أربع أو خمس مرات فى الأسبوع. ولم

تكن قبل عشر سنوات نأكل اللحوم على الأطلاق». إذن التقدم بالنسبة لهذا الفلاح، ومثله كثيرون، يقاس باستهلاك اللحوم، وبالتخلص من رتابة نظام غذائى يتكون ربما بالكامل من النشويات . والمحك هنا هو أن الشعوب ذات الدخل المنخفض فى كل مكان تود الانتقال إلى أعلى السلسلة الغذائية.

ويظهر التباين بين الدول المتقدمة والدول النامية فى مجال استهلاك الغذاء ومصادر الحصول على السعرات الحرارية اللازمة، فعادة ما يغلب نوع واحد من الأطعمة النشوية على النظم الغذائية، بل إن ما يحصل عليه الفرد تقريباً يمثل الحد الأدنى من احتياجاته من السعرات الحرارية، وعندما تبدأ الدخول فى الارتفاع فى المجتمعات التقليدية ذات الدخل المنخفض، فإن أول ما يفعله السكان هو تنويع الغذاء باستهلاك مزيد من المنتجات الحيوانية ومزيد من الفاكهة والخضر. يؤكد ذلك أن إنتاج اللحوم فى العالم ارتفع من ٤٤ مليون طن فى عام ١٩٥٠ إلى ٢١٦ مليون طن عام ١٩٩٨ ، وتزايد نصيب الفرد منها من ١٧ كجم عام ١٩٥٠ إلى ٣٦ كجم عام ١٩٩٨، أى أكثر من الضعف. لقد كانت زيادة إنتاج اللحوم مركزة أصلاً فى الدول الغربية الصناعية واليابان، ولكن خلال العقدين الماضيين زادت بسرعة فى شرق آسيا(وخاصة الصين) والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. أما فى دول العالم المتقدم، فإن استهلاك المنتجات الحيوانية يستأثر بنصيب وافر. بل ان ثلث الاستهلاك فى الدول المتقدمة أكثر من احتياجات الجسم.

وإذا كانت نوعية الغذاء تتأثر بمستوى الدخل فإنها ترتبط بجانب آخر يتمثل فى عادات الشعوب وتقاليدها الغذائية وبيائتها الجغرافية. وبناءً على ما سبق فإن نوعية الغذاء تعد مؤشراً مهماً للتمييز بين عالمى التقدم ونقيضه، فهو أحد العناصر الرئيسية التى تؤثر على مقدرة الفرد على العمل والإنتاج، ومن ثم فالدول التى يحصل سكانها على احتياجاتهم من الغذاء وبشكل متوازن هى التى نجحت فى تحقيق نمط تنموى متقدم، فى حين مازالت الدول التى لا يحصل أفرادها على

بيد أن من الخطأ التسليم بالقول بأن الدخل هو المؤثر الوحيد على نسبة التعليم، إذ يجب أن نضع فى الاعتبار التباين الثقافي بين الشعوب، لاسيما العادات والتقاليد والمعتقدات وسياسات الحكومات تجاه التعليم، علاوة على أنماط العمران السائدة (مستقرة، غير مستقرة) وجميعها عوامل يجب أن نضعها فى الاعتبار عند تحليل نسب التعليم والأمية على مستوى دول العالم.

٣- البطالة:

تشير البطالة إلى جميع الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه، ولكنهم لا يعملون لعدم توافر فرص عمل. ويبدو أن البطالة قد دخلت مرحلة جديدة تختلف تماماً عن بطالة عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. ففى حالة البلدان الصناعية المتقدمة، كانت البطالة جزءً من حركة الدورة الاقتصادية، بمعنى أنها تظهر مع ظهور مرحلة الركود وتختفى مع مرحلة الانتعاش . أما الآن فقد أصبحت البطالة، ومنذ ما يربو على ربع قرن مشكلة هيكلية فالبرغم من تحقيق الانتعاش والنمو الاقتصادى تتفاقم البطالة سنة بعد أخرى. وفى البلاد التى كانت تدين بالاشتراكية والتى لم تعرف البطالة أبداً تتزايد جيوش العاطلين فترة بعد أخرى فى غمار عملية التحول إلى النظام الرأسمالى. وفى البلاد النامية تتفاقم البطالة، بشكل عام مع استمرار فشل جهود التنمية وتفاقم ديونها الخارجية وتطبيقها لبرامج صارمة للانضباط المالى والتثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى، لاسيما فى ظل العولمة المتزايدة وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات وإطلاق قوى السوق وإضعاف دور سلطة نقابات العمال والجمعيات، علاوة على سيادة الثورة التقنية التى أدت إلى إعادة هيكلة العمالة واختفاء بعض المهن والوظائف مما أدى إلى تفاقم البطالة.

لقد زادت قوة العمل على مستوى العالم إلى أكثر من الضعف منذ منتصف القرن العشرين، فبعد أن كانت ١,٢ مليار نسمة عام ١٩٥٠ أصبحت٢,٨ مليار نسمة عام ٢٠٠٥ مما يفوق النمو فى خلق فرص العمل . وتقدر منظمة العمل الدولية (ILO) أن حوالى مليار نسمة، أى ثلث قوة العمل فى العالم تقريباً عاطلون أو يعملون دون أن يحصلوا على ما يكفى لمواجهة احتياجاتهم الأساسية ، وعلى مدى

النصف قرن القادم سيكون على العالم خلق أكثر من ١,٧ مليار فرصة عمل- جميعها فى الدول النامية- لمجرد الاحتفاظ بالمعدل الحالى للتوظيف ولما كان أطفال اليوم يمثلون عمال الغد، فإن التفاعل بين نمو السكان وفرص العمل سيصبح أكثر حدة فى الدول ذات الأهرامات السكانية عريضة القاعدة.

للبطالة آثار أخرى عديدة بعيدة المدى غير فقدان الدخل، أبرزها الأضرار النفسية وفقدان حافز العمل والمهارة والثقة فى النفس وازدياد العلل المرضية، وافساد العلاقات الأسرية والحياة الاجتماعية وقسوة الاستبعاد الاجتماعى، وتفاقم التوترات العرقية والتمييز بين الجنسين، وقد يؤدى تطور مشكلة البطالة إلى استخدام العنف لاحداث تغيرات جذرية فى واقع العلاقات الإنتاجية وملكية وسائل الإنتاج القائمة. وقد تدفع الأعداد المتزايدة من العاطلين كلاً من الفقر والجوع إلى مستويات خطيرة تشكل وقوداً لعدم الاستقرار السياسى.

إن أكبر تحدى لفرص العمل يوجد فى الدول النامية فكما يتضح من بيانات الجدول رقم(١٣) والشكل رقم (١٢) أن أقاليم أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر أقاليم العالم التى تعانى من ارتفاع معدل البطالة، يليها وسط أوروبا وشرقها (رابطة الدول المستقلة)، ثم جنوب آسيا، فأمريكا اللاتينية، يليها جنوب شرق آسيا، ثم الدول الصناعية المتقدمة، وأخيراً شرق آسيا. ومما يزيد الأمر صعوبة أن أقاليم العالم النامى سوف تشهد زيادات قياسية فى أعداد الباحثين عن عمل خلال العقود القادمة؛ فعلى سبيل المثال فإن بلدان أفريقيا جنوب الصحراد عليها أن توفر فرص عمل لنحو ١٦ مليون عامل سنوياً خلال العقدين القادمين.

ولعل أخطر صور البطالة التى تؤثر على الدول النامية فى سعيها إلى التنمية هو هجرة المتعطلين المهرة من العلماء والباحثين والمهنيين وذوى التخصصات النادرة، مما يفقد هذه الدول أغلى مواردها. ففرص العمل المربحة تغرى فى كل عام ٢٣ ألف عالم أفريقى بالانتقال إلى ما وراء البحار، وتشير « اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا » (ECA)، أن القارة الإفريقية خسرت فى غضون عقدين من الزمن ثلث العاملين من ذوى المهارات الفكرية ... وكانت مصر وجنوب أفريقيا ونيجيريا وكينيا وغانا فى مقدمة هذه البلدان.

وعلى الرغم من أن هجرة العقول ظاهرة عالمية، لكن تبقى دول العالم النامى أكثر المتضررين منها لاسيما، فى قارة أفريقيا التى تعانى نقصاً مهدلاً فى الرأسمال البشرى. وتشير التقارير إلى أن القارة الإفرتقية فقدت حوالى ٦٠ألف طبيب وأستاذ وجامعى ومهندس وباحث بين عامى ١٩٨٥، ١٩٩٠ ، ويقدر عدد المهاجرين سنوياً من هذه النوعية بنحو ٢٠ ألف من أدمغتها. فعلى سبيل المثال يوجد أكثر من ٢١ ألف طبيب نيجيرى يمارسون الطب فى الولايات المتحدة، بينما يعانى النظام الصحى فى نيجيريا من نقص فادح فى عدد الأطباء، وفى السودان هاجر ١٧٪ من الأطباء و ٢٠٪ من أساتذة الجامعات و ٣٠٪ من المهندسين ، و٤٥٪ من الباحثين للعمل فى الخارج(١).

وتشير احصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء إلى أن مجموع المهاجرين المصريين الدائميين فى البلدان غير العربية ١,٤ مليون مهاجر ويتركز أغلبهم (٩٢٪) فى سبع دول هى: الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، كندا، إستراليا، المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، وإن كانت الولايات المتحدة تستقطب وحدها نصف هؤلاء المهاجرين تقريباً (٤٦٪) ، وغالبيتهم ينتمون إلى الفئات ذات الكفاءات العالية، حيث استقطبت الولايات المتحدة الأمريكية نحو٣٠٪ من حاملى شهادة الدكتوراه ، ٥٣٪ من حاملى شهادة الماجستير الذين كانوا يدرسون بها. وما من شك فى أن هجرة العقول تمثل خسارة كبيرة بالنظر لكفاءتهم والدور الذى يمكن أن يسهموا به فى تنمية بلادهم.

وكم هو مهم عند تحليلنا للبطالة كأحد الموشرات الاجتماعية للتنمية أن نذكر أهمية توافر فرص العمل، فهى مفتاح الحصول على الغذاء والاسكان والخدمات وتحقيق الذات، يضاف إلى ذلك أن العمل مؤشر الازدهار واستقرار المجتمعات

---

(١) المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة «ايسيسكو» مؤتمر التميز العملى والتقنى مفتاح التقدم والازدهار،الكويت نوفمبر ٢٠٠٦ (جريدة الاخبار ، ٢٥ نوفمبر ص١٦).

وتبنى الحكومات خطط تنموية طموحة تسعى بكافة السبل لخلق مزيد من فرص العمل؛ الأمر الذى يمكنها من الاستفادة من مواردها البشرية فى تحقيق التنمية الشاملة.

٤- خدمات البنية الأساسية:

تمثل خدمات البنية الأساسية أحد تحديات التنمية لما لها من أهمية للسكان ففى أحيان كثيرة تخذل الخدمات الفقراء ، وعلى الرغم من أن الفشل فى توفير الخدمات الأساسية قد لا يكون فى مثل وضوح الأزمات المالية، إلا أن آثاره عميقة ومستمرة وتصبح الخدمات مؤشر لمستوى تنمية أفضل عندما تغطى كل السكان.

وتنجح الخدمات عندما ندرك أن الموارد واستخدامها الفعال أمران لا ينفصلان. ذلك أن الاستخدام الأكثر فاعلية يجعل الموارد الإضافية أكثر إنتاجية، ووجود أمثلة قوية على أن عمل الخدمات بصورة جيدة ، إنما يعكس أن بوسع الحكومات والمواطنين أن يؤدوا عملاً أفضل فى صلب عملية تقديم الخدمات للمحرومين منها.

وتؤثر مياه الشرب والصرف الصحى والتخلص من النفايات والكهرباء على نواتج التنمية. وكما هو الحال بالنسبة إلى الخدمات التعليمية والصحية، فإن تأثير خدمات البنية الأساسية على التنمية، لاسيما البشرية تأثير مباشر، فعلى سبيل المثال فإن توفير المياه النقية يسهم فى تقليل الأمراض المرتبطة بالمياه والتى تصنف ضمن أكبر العوامل المسببة لوفيات الأطفال، يضاف إلى ذلك تأثيرها الغير مباشر على النمو الاقتصادى.

أما عن حالة خدمات المياه والصرف الصحى على مستوى العالم ، فلم تكن تتوافر لنحو٢ من كل ١٠ أفراد فى البلدان النامية سبل الحصول على مياه آمنه فى عام ٢٠٠٠، وكان ٥ من كل ١٠ أفراد يعيشون بدون صرف صحى كاف، وكان ٩ من كل ١٠ أفراد يعيشون بدون أى معالجة لمياه النفايات الخاصة بهم بأية حال (البنك الدولى ٢٠٠٤: ص ١٥٩) . لقد تحققت مكاسب عديدة فى ضوء التزامات

عالمية كثيرة، لاسيما «عقد المياه والصرف الصحى» الذى أعلنته الأمم المتحدة، وعلى الرغم من ذلك فسبل الحصول على المياه والصرف الصحى متخلفة إلى حد بعيد عن المقاييس الموضوعة فى الثمانينيات . كما أن مجمل الاتجاهات فى التسعينيات لا يدعو إلى الإرتياح كما يتضح من بيانات الجدول رقم (١٤) والشكل رقم (١٣) . فقد تذبذبت نسب الذين تتوافر لهم فرص الحصول على هذه الخدمات فى أفريقيا وآسيا حيث يتركز فقراء العالم فشهدت انخفاضاً أو ظلت ثابته وإن ارتفعت فبنسب طفيفة .

جدول (١٤) تطور نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات المياه والصرف الصحى فى قارات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية

(٪ من إجمالى السكان)

الخدمة	السنوات	أفريقيا		آسيا		أمريكا اللاتينية	
		ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر
مياه الشرب	١٩٩٠	٤٣,٨	٨٤,٤	٢١,٩	٦٥,٦	٣٧,٥	٩٠,٦
	٢٠٠٠	٤٦,٨	٨١,٣	٣١,٢	٧٨,١	٥٠,٠	٩٣,٠
الصرف الصحى	١٩٩٠	٥٠	٨٤,٣	٣٢	٦٥,٦	٣٧,٥	٨٤,٣
	٢٠٠٠	٤٣,٧	٨١,٢	٣١,٠	٧٨,٠	٥٠,٠	٨٦,٠

- تقرير التنمية، ٢٠٠٤ .

وتؤكد تقارير الموئل،[1] الصادرة عن الأمم المتحدة إلى تفاقم أزمة المياه النقية في معظم المناطق الحضرية في العالم النامي، بل إن الإمداد بمياه ذات ضغط كامل بات أملاً كاذباً في مدن كثيرة. ونظراً لأن من ربع إلى نصف (بل وأكثر من النصف) إمداد المياه بالمناطق الحضرية مازال بدون تعليل فقد استحالت مدن كثيرة إلى دلاء مسرة، كما أن العدد المحدود من نقاط الوصول إلى الشبكة يزيد بصورة مثيرة أوقات الانتظار وكثيراً ما يربك النظام، يضاف إلى ذلك تزايد هامش تكلفة المياة،حيث تتجه السلطات المختصة بالمياه في المدينة إلى مسافات بعيدة بحثاً عن المياة الصالحة للشرب ونقلها، ويأتى ذلك في ظل تدهور نوعية المياة في المصادر القريبة بفعل التلوث الصناعي. فعلى سبيل المثال تعتمد مدينة بكين على جلب مياه الشرب من مصادر تبعد ٨٠٠ ميل عن المدينة.

وليس الريف بأسعد حالاً فالبنية الأساسية القائمة في ريف العالم النامي بالية في أغلب الأحيان ، فأكثر من ثلث البنية الأساسية في جنوب آسيا مختلة الأداء حسب التقديرات. (Parker, & Skytta, 2000).

وتشير بيانات الجدول رقم (١٥) إلى التفاوت الجغرافي لنسب حصول السكان على خدمات المياه والصرف الصحي في بعض دول العالم النامي والمتقدم عام ٢٠٠٢ .

وبذلك نجد أن الفقراء هم المحرومين من خدمات البنية الأساسية فقليل منهم موصلون بالشبكة ، وعندما تتوافر لهم فرص الحصول على المياه فإن السعر الذى يدفعونه أعلى الأسعار، إذ يزيد بصفة عامة عما تدفعه أسر أكثر يسراً لديها وصلة بشبكة الأنابيب. وهذا الفارق فى السعر هو نتيجة جزئية لمظاهر عدم الكفاءة، كالممارسة غير المنصفة المتمثلة فى تقديم الدعم المادى للمياه الموزعة عبر أنابيب والافتقار إلى وفورات الحجم لدى مقدمى الخدمة المستقلين ، بل الأسوأ من ذلك قيام مقدمى الخدمة باستغلال عدم قدرة الفقراء على الاختيار.

٥- الصحة:

إن غياب الأمراض هو تعريف النجاح فى مملكة الصحة العامة، إذ يمثل المرض أحد الأضلاع الرئيسية لمثلث الفقر كما يتضح من الشكل (١٤)؛ ومن ثم فالتحرر منه أحد أهم الوسائل التى تمكن الفقراء من الإفلات من براثن الفقر، ونلاحظ أن الفقراء فى معظم دول العالم هم الأسوأ صحة، ويزدادون فقراً بسبب ضعف صحتهم، وغالباً ما يكونون مستبعدين من شبكات الدعم التى تعزز المزايا الاجتماعية والاقتصادية للصحة الجيدة، فالصحة المتدهورة يمكنها إعاقة النمو الاقتصادى، والصحة الجيدة يمكنها دفع ذلك النمو إلى الأمام واقتلاع جذور الفقر وتشجيع العدالة الاجتماعية. وليس أدل على أهمية مؤشر الصحة فى قياس التنمية عن كونه يستحوذ على ثلاثة من ثمانية أهداف يسعى إلى تحقيقها ،مشروع الألفية للتنمية ممثلة فى الأهداف من الرابع حتى السادس، وهم:

٤- تقليل معدل الوفيات بين الأطفال.

٥- تحسين صحة الحوامل أثناء الوضع.

٦- مكافحة مرض نقص المناعة، الملاريا وغيرها من الأمراض.

وعلى الرغم من أن دولاً عديدة قللت من أثر الأمراض المعدية الكامنة فيها، وحسنت صحة سكانها بإتاحة فرص الحصول على اللقاحات والماء النظيف،

الصناعة وقدرت بنحو ٤,١ مليار من سنوات الصحة، ضاعت لظروف قابلة لبقاء الأفراد أحياء ولكن في حالة عجز، وهو رقم أعلى بكثير مما توقعه المختصون بالوبائيات. وكانت أفريقيا جنوب الصحراء- وهي موطن ١٠٪ من سكان العالم- مسئولة عن٢٦٪ من سنوات الصحة الضائعة، والتي ضاعت إلى حد كبير بسبب الأمراض المعدية، وعلى وجه الخصوص الفيروس HIV المسبب للإيدز. وبوجه عام فإن بيانات هذا المقياس تقدم أيضاً تحليلاً عميقاً للسلوكيات غير الصحية التي تفرضها على المجتمع مثل : التدخين، تعاطي الكحول، سوء التغذية ونقص ممارسة الرياضة.....

وقد ظهر هذا المؤشر من خلال تقرير البنك الدولي الصادر عام ١٩٩٣ بعنوان «تقرير التنمية العالمية : البحث في الصحة» كمحاولة لتقدير أعباء المرضى التي تتحملها مختلف الشعوب تقديراً كمياً والمقارنة بينها .

والواقع أن العلماء في عام ١٩٩٤ قد أعربوا عن تحفظات على صلاحية هذا المؤشر، وأوصوا بتقييمها، وذلك من خلال المؤتمر الذي عقد في الولايات المتحدة حول «أثر التقدم العلمي والتقني على مستقبل الصحة في العالم».

٦- الرفاه ونوعية الحياة:

يمكن النظر إلى التنمية على كونها عملية توسع في الخيارات التي يتمتع بها الأفراد. ومن هذا المنطلق يركز هذا المؤشر على أسلوب الحياة البشرية والخيارات التي تتيحها التنمية للفرد والمجتمع على حد سواء. وهذا لا يقتصر التركيز على

---

(1) Disability Adjusted Life - Years.

الموارد أو الدخل الذى من حق المرء التصرف فيه. ولاريب فى أن التركيز على نوعية الحياة دون الدخل أو الثروة، قد يبدو كأنه انحراف عن التقاليد الراسخة للاقتصاد(١). بيد أن هذا النهج معنى بمسائل، الأمن المشترك، والسعادة الشخصية لكل إنسان(٢)؛ وذلك من خلال تقييم ظروف السكان المعيشية، وأثر استهلاك السلع على الأداء المختلف لهؤلاء السكان. أى أن التركيز هنا ينصب على ناتج الأداء الوظيفى بدلاً من السلع وحدها.

إن مفهوم «الأداء الوظيفى» يعكس مختلف الأشياء التى يمكن للمرء أن يراها ذات قيمة ليؤديها أو ليحياها، كما أن تلك المهام الوظيفية التى يؤديها الفرد تتباين من كونها مهام أولية مثل: أن يتناول غذاءً كافيا، وأن يكون حراً من حيث قدرته على تجنب المرض؛ إلى أنشطة شديدة التعقيد أو حالات شخصية مثل كونه قادراً على المشاركة بنصيب فى حياة مجتمعة وضمان احترام الذات. وحرى ألا يكون الاهتمام منصباً فقط على المصالح الأولية التى يعنى بها ويجنيها الفرد؛ بل يجب أن يتجه أيضاً إلى السمات الشخصية وثيقة الصلة التى تحكم تحول المصالح الأولية إلى قدرة للشخص على النهوض بأهدافه وتطويرها؛ فعلى سبيل المثال ربما يحوز فرداً ما مصابا بحالة عجز أو إعاقة سلة أكبر من المنافع الأولية، بينما فرصته من أجل العيش حياة سوية عادية تصبح أقل من فرصة فرد آخر صحيح البنية لديه سلة أصغر من المصالح الأولية.

وعلى ذلك فإن نوعية الحياة تعبير ذاتى عن رفاه الفرد أو شعوره بهذا الرفاه. وقد يعبر عن جملة من الرغبات التى حينما يحصل عليها الفرد تجعله سعيداً أو راضى عن حياته، **والسؤال هل يصل الإنسان إلى رضى كامل عن حياته؟ أو ينجح**

---

(١) وفقاً للنظريات الاقتصادية السائدة يستخدم الدخل والسلع كأساس مادى للرفاهية.

(٢) قد يستعمل مفهوم نوعية الحياة ليعبر عن مفاهيم مثل: الأمن والسلام وتكافؤ الفرص والمشاركة والعرض الذاتى وهى أمور قد يصعب قياسها وتحليلها ويتطلب ذلك تضافر جهود باحثين من تخصصات عديدة.

فى إشباع كامل لرغباته؟ ومن ثم فإن الإجابة على هذا التساؤل تظهر أن مفهوم نوعية الحياة لا يختلف من فرد لآخر فقط، بل يختلف باختلاف المكان والزمان معا. وغالبا ما تتأثر الرفاه ونوعية الحياة بعده متغيرات أبرزها: الفوارق الشخصية، التنوع البيئى، التباين فى المناخ الاجتماعى السائد، التوزيع داخل الأسرة...

وكما يبدو فإن قياس الرفاه ونوعية الحياة يتطلب رؤية شاملة لمؤشرات عديدة ترتبط فى معظمها بالدخل، الانفاق، الاستهلاك، الصحة، التعليم، التغذية، إتاحة الفرص، القدرات الفردية....، أو بمعنى آخر هو محصلة لكافة جوانب متغيرات التنمية الشاملة.

٧- تمكين المرأة:

اهتمت مؤتمرات الأمم المتحدة(١) التى عقدت خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، بتسليط الضوء على أن حقوق المرأة حقوق إنسانية، وأن المساواة بين الجنسين أساسية فى عمليات التقدم والتنمية، وأن تخويل المرأة حقوقها وسلطانها يجب أن تدعمه الحكومات والمنظمات الدولية، وقد كان برنامج بكين يشير إلى اثنى عشر مجالاً للاهتمام يتراوح من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة مثل: التكافؤ فى مجال التعليم، وتيسير التشغيل، والحصول على دخل، والقضاء على الفقر، إلى المشاركة السياسية للمرأة، ومناهضة العنف ضدها. بل إن «دعم المساواة بين الجنسين، وتخويل المرأة حقوقها وسلطاتها» هو ثالث أهداف التنمية خلال الألفية الثالثة؛ ومع ذلك، فإن الواقع لا يتماشى مع مثل هذه العبارات، والدليل على ذلك يبدو من الآتى:

١- ثلثى عدد الأميين (١٥ سنة فأكثر) فى العالم (٨٧٦ مليونا) من النساء، ثلثى الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس (١١٥ مليونا) من الفتيات (٦٢ مليون فتاة)(تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٦، صـ٢٦٧).

---

(١) أبرز هذه المؤتمرات:
- المؤتمر الدولى لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣. (فيينا)
- المؤتمر الدولى للسكان والتنمية عام ١٩٩٤ (القاهرة)
- المؤتمر الدولى الرابع بشأن المرأة عام ١٩٩٥ (بكين)

٢- تشغل النساء نحو ١٥٪ فقط من مقاعد المجالس التشريعية؛ علماً بأن ٤٣ دولة فقط تزيد فيها نسبة البرلمانيات إلى البرلمانيين عن ١ إلى ٥، وتظل السياسة فى معظم البلدان حكرا على الذكور إلى درجة طاغية، والنسبة المئوية تتراوح من ٤٠٪ فى دول الشمال إلى ٦٪ فى البلدان العربية.

٣- لا توجد دولة فى العالم تحصل فيها المرأة على أجر مثل ما يحصل عليه الرجل، فالمرأة فى المتوسط تحصل على ما يتراوح بين ٥٠٪، ٨٠٪ من أجر الرجل، وفجوة الأجور واسعة على وجه الخصوص فى القطاع الخاص.

٤- المرأة لاتزال معرضة للعنف، سواء فى داخل البيت. أو فى الشوارع، أو فى أوقات الصراع المسلح.

٥- منذ أن تأسست الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٥، كانت هناك امرأتان فقط، من بين الرؤساء المنتخبين للجمعية العامة، وعددهم تسعة وأربعون. ولم يحدث أن تولت إمرأة منصب السكرتير العام للأمم المتحدة.

ويقدم برنامج الأمم المتحدة للتنمية مؤشرين؛ الأول: مؤشر التنمية المتعلقة بالنوع (دليل التنمية المرتبط بالجنوسة)، والثانى: مؤشر تقوية النوع (مقياس تمكين الجنوسة)، وهما من صميم موضوع النوع.

ويحدد مؤشر التنمية المتعلقة بالنوع نسب النوع لكل من هذه الأبعاد الثلاثة: العمر النسبى المتوقع، التعليم، ونسبة الدخل الذى تم الحصول عليه. ويحاول مؤشر تقوية النوع قياس تمكين الإناث ويتكون من ثلاثة متغيرات: نسبة تمثيل المرأة فى البرلمان، نسبة شغل المرأة لوظائف القمة (المهنية، والفنية، والإدارية، والوزارية)، ونصيب الأنثى من الدخل، والملاحظ أن قيم المؤشرين سالفى الذكر تتفاوت ما بين الدولة الواحدة لتضعها فى موقع مغاير فى الترتيب العالمى كما يتضح من بيانات الجدول رقم (١٨).

إن مؤشر برنامج الأمم المتحدة للتنمية عن تقدم المرأة، رغم أنه مطاط، إلا أنه مع ذلك يشكل خطوة مبتكرة ومهمة فى عملية تطوير مؤشرات أكثر ملاءمة حول التنمية البشرية وتمكين المرأة، بغض النظر عما وجه إلى هذه المؤشرات من انتقادات فإنها مهمة ومؤثرة وتعكس إلى جد كبير واقع المرأة فى معظم دول العالم. وصفوة القول إن تمكين المرأة نهج تحليلى برز بقوة كبيرة خلال السنوات الأخيرة يرى فى تمكين المرأة دوراً محورياً فيما يتعلق بقرارات الأسرة وفى نشوء معايير اجتماعية جديدة. ولكن يجب أن نحرص على وحدة التحليل الصحيح، فمن الصعب فصل نتائج النمو الاقتصادى عن نتائج التغيرات الاجتماعية.

رابعاً : مؤشرات أخري:

١- دليل التنمية البشرية:

يمثل دليل التنمية البشرية إحدى المحاولات الناجحة لاستخدام دليل مركب للحكم على مستويات التنمية على مستوى دول العالم، فهو يحاول الجمع بين مؤشرات العمر المتوقع ، والمعرفة، والدخل. ويرجع اختيار العناصر الثلاثة لقياس التنمية البشرية إلى أن الخيارات الثلاثة الرئيسية للإنسان على جميع مستويات التنمية هى: أن يعيش حياة طويلة وصحية، وأن يكتسب المعرفة، وأن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشى لائق، فإذا لم تتح هذه الخيارات الأساسية له تظل فرص أخرى كثيرة بعيدة المنال.

ويبين دليل التنمية البشرية ما يجب أن تقوم به أى دولة لتوفير هذه الخيارات الأساسية لجميع الأفراد فيها، ومن ثم فهو ليس مقياسا للرفاهية وليس مقياسا للسعادة، بل هو مقياس للتمكين، فهو يبين أنه إذا توافرت للأفراد هذه الخيارات الأساسية الثلاثة فإنهم يصبحون قادرين على الحصول على فرص أخرى أيضاً.

ومنذ عام ١٩٩٠، يُصدر برنامج الأمم المتحدة الأنمائى تقرير عن مستوى التنمية البشرية فى دول العالم، ولعل أبرز سمات هذه التقارير هى طرح الموضوع

على المستوى العالمى وبشكل مستمر من سنة لأخرى، وظهور ردود فعل وانتقادات حوله. وهذه الاستمرارية والانتقادات سمحت بتحسين ملحوظ سواء على مستوى الدقة والشمول أم على مستوى التركيب أم تقنية حسابه.

لقد حظى دليل التنمية البشرية بانتشار كبير لا سابق له وباهتمام اكاديمى وإعلامى. وعلى الرغم من ذلك وجهت له انتقادات عديدة أبرزها: اعتباره منحازا إلى القيم الغربية، كما أن نتائجه قد تستخدم كعنصر ضغط من قبل البنك الدولى لتوجيه المنح والقروض- بل وأحياناً تقيدها- التى يمنحها للدول النامية. وتشير تقارير التنمية البشرية إلى تفاوت مستويات دليل التنمية البشرية على مستوى دول العالم، إذ تتوزع دول العالم على ثلاثة مستويات هى تنمية بشرية مرتفعة، متوسطة، منخفضة(١).

٢- الفجوة الرقمية:

شاع استخدام مصطلح «الفجوة الرقمية» فى خطاب التنمية المعلوماتية، ويقصد به تلك الهوة الفاصلة بين الدول المتقدمة والدول النامية فى النفاذ إلى مصادر المعلومات والمعرفة والقدرة على استعلالها، وبمعنى آخر فهى تلك الفجوة التى تفصل بين من يملك المعرفة وأدوات استغلالها، وبين من لا يملكها وتعوزه أدواتها. إن الفجوة الرقمية تتردد أصداؤها فى أرجاء المجتمع الإنسانى، وقد بدأ يترنح بفعل المتغير المعلوماتى، ويعانى اضطرابا شديداً يكاد يصل إلى حد الفوضى العارمة، وهكذا أصبحت الفجوة الرقمية أحد الأمور التى تحظى باهتمام كبير على المستوى السياسى والاقتصادى والتقنى، وقد احتلت موقعا بارزاً فى القمة العالمية لمجتمع المعلومات التى عقدت فى ديسمبر ٢٠٠٣ فى جنيف.

لقد بات فى حكم اليقين أن التقنيات كلما ارتقت زادت قدرتها على الغربلة

---

(١) سيفصل القول عن التنمية البشرية فى العالم فى الفصل الخامس.

الاقتصادية والاجتماعية، وتفاقمت حدة مشاكلها. وبرزت أهمية العوامل الاجتماعية والثقافية في تحقق عملية التنمية التقنية، ودراسة الشكل رقم (١٥) توضح أن الفجوة الرقمية تمثل «الفجوة الأم» التي تحمل في رحمها كل بذور التخلف المجتمعي، وكل ما نجم عن فشل مشارع إنمائية سابقة، ومن شبه المؤكد أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء - إن استمرت على نفس الوتيرة - ستزداد اتساعا وبمعدلات متصاعدة بفعل المتغير المعلوماتي.

الشكل (١٥) الفجوة الرقمية، فجوة الفجوات

المصدر: نبيل علي، نادية حجازي(٢٠٠٥) : ص١٣.

وتشير الاحصاءات إلى أن متوسط إمتلاك جهاز حاسب آلي في الدول المتقدمة يقترب من ٤٠٠ لكل ألف نسمة، في حين تنخفض إلى أقل من جهاز لكل ألف من السكان في افريقيا جنوب الصحراء، كما أن مستخدمي شبكة المعلومات الدولية يتجاوز عددهم نحو مليار نسمة عام ٢٠٠٥، معظمهم ينتمون إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، إذ يقترب حجمهم من ثلاثة أرباع هذا العدد.

والسؤال: كيف يمكن قياس الفجوة الرقمية؟

تتعدد المؤشرات التى يمكن استخدامها فى قياس الفجوة الرقمية فى العالم المتقدم والعالم النامى أبرزها(١):

- الكثافة الاتصالية: وتحسب بعدد الهواتف الثابتة والنقالة لكل ١٠٠ فرد علاوه على سعة شبكات الاتصالات من حيث معدل تدفق البيانات وغيرها.
- التقدم التقنى ويقاس بعدد أجهزة الحاسب الآلى ومستخدمى الانترنت وحيازة الأجهزة الإلكترونية مثل الفاكس والهواتف..
- الانجاز التقنى: يقاس بعدد براءات الاختراع وعدد تراخيص استخدام التقنية وحجم صادرات منتجات التقنيات إلى إجمالى الصادرات بالإضافة إلى متوسط سنوات التحصيل المدرسى.

لقد أظهرت تقنيات المعلومات مسافة - كما تشير الاحصاءات - قابلية غير مسبوقة للاستقطاب والاحتكار، وهكذا بدلاً من أن يأمل الفقراء فى اللحاق بالأغنياء ارتضوا بمجرد الالتحاق، بل بما دونه من أشكال الإلحاق، وهو أمل آخذ هو الآخر فى التضاؤل. ومن ثم لا يتبقى إلا الرضوخ بمدأ «قارب النجاة» الذى يروج له البعض، والذى لا يتسع لجميع البشر، ولا مكان فيه إلا للقادرين.

وماذا بعد؟

لقد ناقش هذا الفصل مؤشرات قياس التنمية فى ضوء أربع محاور أساسية، ولا يعنى هذا التقسيم انفصالها عن بعضها البعض، أو أن إحداها يعمل بمنأى عن الآخرين؟ بل هى فى مجملها مؤشرات يكمل بعضها الآخر، وقد يحتاج فهم إحداها

---

(١) للتوسع فى ذلك راجع:
- نبيل على، ناديه حجازى (٢٠٠٥): الفجوة الرقمية، سلسلة عالم المعرفه، صـ٢٩إلى ٣١.

التعبير يُخرج الاستدامة من قصد المعنى والمضمون، في حين أن صيغة اسم الفاعل تترجم المبتغى من المصطلح لغة وهو ضمان وديمومة فعل التنمية بفعل عوامل دفع ذاتية في التنمية بذاتها من دون قوى خارجية وهو المقصود من المصطلح.وبهذا فإن كلاً من الاستدامة والمستديمة ملحقة بالتنمية تشير إلى الدوام والاستمرار والتواصل، لكن هذه الديمومة تحدث بفعل خارجي في الاستدامة، وبقوة ذاتية في التنمية المستديمة وهي المقصودة بالتفصيل وإن درج الباحثون على استخدام أحداها محل الآخر فهو في غير موضعه في اغلب الظن.

2.2. تعريف التنمية المستديمة

إن مصطلح التنمية المستديمة (أو المستدامة) حديث النشأة على مستوى الفكر الإنساني ، فلا غرابة من تعدد تعريفاته ، وتنوع مضامينه ودلالاته، فلم يتم التوصل حتى الآن إلى تعريف محدد وشامل، وبذلك يجدر أن نستعرض بعضاً من التعاريف العامة للتنمية المستديمة :-

- هي التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً (عثمان وزميلته ص 25 (Geis and Kutzmark p2 .

- إنها نمط من الرقي والتقدم يتم بموجبه تلبية حاجات الحاضر دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة أو يضعف قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية (د . سالم ص 100).

- إن التنمية المستديمة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان، ولكن ليس على حساب البيئة، وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية (عثمان وزميلته، ص 25).

الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بهدف رفع مستوى المعيشة ليشمل أجيال المستقبل الى جانب الجيل الحاضر(د. حسن الشافعي، ص13).

- هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الاخلال بقدرات الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها ، وهي عملية تغيير حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات ، وتكييف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم (اسامة الخولي ص ص 51-52).
- تعريف Edward Barbier هي النشاط الاقتصادي الذي يؤدي الى الارتفاع بالرفاهية والحياة الاجتماعية ، مع اكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وباقل قدر ممكن من الإضرار والإساءة للبيئة.
- تعريف Repeno هي استراتيجية تدير كل الاصول بما فيها الموارد الطبيعية والبشرية والأصول المادية والمالية بما يحقق زيادة في الثروة ومستوى الرفاهية في الأجل الطويل (محمد عبد الكريم عبد ربه ص215).
- هي تنمية قابلة للاستمرار والتي تهدف الى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته ، والتركيز ليس فقط على الكم بل النوع مثل توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتوفير فرص عمل والصحة والتربية والإسكان (فراس احمد الخرجي ص136).
- الحفاظ على الفرص للأجيال القادمة مع فكرة عامة بأن العدالة متداخلة مع الأجيال (سالم توفيق النجفي ص40).
- هي عملية تراكمية تتأسس على ما هو قائم ، وتحقيقها هو بمثابة عملية بقدر ما هو هدف محدد ، وهي ليست نشاطاً من الأنشطة الآتي يترك

أهداف التنمية المستديمة وأبعادها

1.3. العلاقة بين التنمية والتنمية المستديمة

بقي العالم زمناً طويلاً يبحث في الكيفية التي تفضي إلى إحداث تنمية فاعلة سواء في حياة الناس أو المجتمعات، ولقد كان التأكيد واضحاً على التنمية الاقتصادية أي الجانب الاقتصادي من التنمية باعتباره المدخل نحو المضامين الأخرى، حتى غدت التنمية الاقتصادية رديفاً للتنمية أو دالة عليها. وبسبب التأكيد على هذا الجانب من دون إيلاء جوانب الحياة الأخرى ذات الأهمية، فقد أفرزت تجارب التنمية وتطبيقاتها مشاكل تفاقمت بمرور الزمن، وغدت كوابح يصعب تجاوزها، فضلاً عن كونها أضرّت بنوعية حياة الإنسان، ولعل أبرزها هو التلوث البيئي الناتج عن النمو الصناعي وزيادة كميات انبعاث الغازات إلى الجو.

وبنتيجة إدراك الإنسان المتزايد إلى خطورة التهديدات التي تنتج عن اقتصار مفهوم التنمية على النمو الاقتصادي، فقد اتجهت الأنظار نحو التنمية المستديمة باعتبارها تطويراً أولاً ثم بديلاً أكثر نجاعة لمفهوم التنمية.

وفي إطار إدراك جوانب الخلل التي أحدثتها التنمية بمفهومها السابق والبحث عن الحلول أدرك الباحثون وبشكل متزايد أهمية شمول التنمية المستديمة مضامين وأبعاد تتعدى تحسين البيئة نحو تحسين إحساس الإنسان بالرفاهية وتمتعه بخيرات الطبيعة ولكن من دون إسراف، ومحافظاً على حقوق الآخرين في تلك الثروات باعتبارها ملك للبشرية، وباعتبار الإنسان معمراً للأرض وليس مخرباً لها.

وبهذا يمكن الإشارة إلى عدة نقاط تتميز بها التنمية المستديمة عن التنمية بمفهومها الكلاسيكي وهي:-

أولاً:- تتميز التنمية المستديمة بالشمول ، فهي تُعنى بجوانب متعددة من حياة الإنسان ولا تقتصر على نمو اقتصاده ودخله.

ثانياً:-البعد العالمي Global للتنمية المستدامة، والمشاركة العالمية في صنعها والتمتع بثمارها، ومن المتعذر تحقيق نجاحات هامة فيها على الصعيد المحلي والعمل المنفرد.

ثالثاً:-دخول البعد البيئي بقوة في مضامين التنمية المستديمة، وعدّ عنصراً أساسياً من عناصرها ، فيما أضرت به كثيراً مجهودات التنمية الكلاسيكية.

رابعاً:-إن التنمية المستديمة تفتح الباب أمام المشاركة الجماعية والجماهيرية وتنظيمات المجتمع المدني والمبادرات الفردية لتفعيل آلياتها ووضع خططها وتنفيذ تلك الخطط، فيما أفرزت التنمية في العديد من البلدان النامية تجارب قوّضت الديمقراطية وكرّست الأنظمة الشمولية.

2.3. فلسفة التنمية المستديمة

تطور مفهوم التنمية المستديمة من خلال مخاض من المعاناة بالنسبة للشعوب، وسلسلة من الاحباطات التي عاشتها المجتمعات بنتيجة ما تخلل التطور الصناعي وخاصة تحت ظلال الفلسفة الرأسمالية. واقترن البحث عن حلول للمشاكل القائمة بالبحث النظري الفكري المستلهم للآفاق المستقبلية التي تناغم مخيلة المخططين وصنّاع القرار.

وبهذا أُقيم الصرح الفلسفي للتنمية المستديمة على قواعد راسخة من الإحساس بوقع الألم والمشاكل مع الحلم برسم الغد الذي يرقى بحياة الناس

3.3. دوافع التنمية المستديمة

في القرن الماضي تصاعد الإدراك الجمعي بالأخطار المحدقة بالإنسان وبمجاله الحيوي وهو الأرض وغلافها الجوي، وتولدت الرغبة في العمل المشترك لتقليل الآثار السلبية لتلك الأخطار، ولعل أهم تلك الأخطار كان الآتي:-

أولاً:-تدهور البيئة وما أصابها من تلوث بفعل أنشطة الإنسان المختلفة: الصناعة والزراعة والنقل والاستيطان وسواها.

ثانياً:-الاستنزاف الحاد للثروات الطبيعية والاقتصادية مثل المياه والتربة والمعادن ما هدد حقوق الأجيال المقبلة في التمتع بنصيبهم منها.

ثالثاً:-الفقر الذي يضرب في مجتمعات كثيرة على الأرض سواء كان بنتيجة الكوارث الطبيعية أو النمو اللا متوازن للاقتصاديات العالمية.

رابعاً:-ما يتهدد النمو الاقتصادي في عدد غير قليل من الدول من تلكؤ أو تراجع في نسبه، وخاصة خلال الأزمات العالمية.

خامساً:-النسب العالية للنمو السكاني وما ينتج عنها من تراجع في مستويات الرفاه، وخاصة عندما تترافق مع تراجع في مستويات الأنشطة الإنتاجية الزراعية والصناعية.

سادساً:-موجات الهجرة والنزوح الفردي والجماعي سواء لأسباب اعتيادية كالبحث عن فرص عمل أو بسبب الحروب والكوارث الطبيعية.

سابعاً:-تزايد مساحة الفجوة التقنية بين الدول المتقدمة والنامية.